

PROVISIONAL

S/PV.3137
16 November 1992

ARABIC

UN LIBRARY
NOV 18 1992
UNISA COLLECTION

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(هنفاريا)	السيد إردوس	<u>الرئيس</u> :
السيد فورنتسوف	الاتحاد الروسي	<u>الاعضاء</u> :
السيد أيلالا لاسو	أكوادور	
السيد نوتردام	بلجيكا	
السيد جيسس	الرأس الأخضر	
السيد ميمبغفوي	زيمبابوي	
السيد لي داويو	الصين	
السيد مريميه	فرنسا	
السيد أريّا	فنزويلا	
السيد السنوسي	المغرب	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
السير ديفيد هني	وأيرلندا الشمالية	
السيد هوهنفلنر	النمسا	
السيد غاريخان	الهند	
السيد واطن	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد هاتانو	اليابان	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠إقرار جدول الأعمالأقرّ جدول الأعمال .الحالة في البوسنة والهرمك

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا والسنغال ومصر والمملكة العربية السعودية (S/24620)

رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرمك لدى الأمم المتحدة (S/24761)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة (S/24785)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/24786)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للقرارات المتخذة في الاجتماعات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل البوسنة والهرمك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، وأدعو ممثلي أذربيجان ، والأردن ، وأفغانستان ، والبنان ، وألمانيا ، والإمارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وأوكرانيا ، وجمهورية إيران الإسلامية ، وإيطاليا ، وباكستان ، وتركيا ، وتونس ، وجزر القمر ، ورومانيا ، وملوفينيا ، والسنغال ، وقطر ، وكرواتيا ، وكندا ، والكويت ، وليتوانيا ، ومالطة ، وماليزيا ، ومصر ، والنرويج ، واليونان إلى شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس . وأدعو ممثل فلسطين إلى شغل المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس .

وبناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد ميسيتش (البوسنة والهرمك) مقعدا على طاولة المجلس ، وشغل السيد حسنوب (أذربيجان) ، والسيد أبو عودة (الأردن) ، والسيد غافورزاي (أفغانستان) ، والسيد شكورني (البنان) ، والسيد زورانتزو (ألمانيا) ،

والسيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة ، والسيد ويسنومورتي (اندونيسيا) ، والسيد باتيوك (أوكرانيا) ، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) ، والسيد تراكلير (إيطاليا) ، والسيد س. م. خان (باكستان) ، والسيد أكسين (تركيا) والسيد الخويني (تونس) ، والسيد مؤمن (جزر القمر) ، والسيد فلوريان (رومانيا) ، والسيد تترك (سلوفينيا) ، والسيد سيسيه (السفال) ، والسيد النعمة (قطر) ، والسيد نيلو (كرواتيا) ، والسيدة قريشيت (كندا) والسيد أبو الحسن (الكويت) ، والسيد غوربكاس (ليتوانيا) ، والسيد كميليري (مالطة) ، والسيد رجالي (ماليزيا) ، والسيد العربي (مصر) ، والسيد هوليد (النرويج) ، والسيد اكساركوس (اليونان) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني قد تلقيت رسائل من ممثلي الجزائر وبنغلاديش يطلبان فيها دعوتهما للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، أقترح أن أدعو ، بموافقة المجلس ، هذين الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيسي شغل السيد حديد (الجزائر) والسيد شودوري (بنغلاديش) المقعدين المخصصين لهما على جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف الآن مجلس الأمن النظر في البند المدرج على جدول الأعمال .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بداية أن أعلن انضمام وفدي إلى الذين قدموا تهنئتهم إليكم على توليكم رئاسة المجلس هذا الشهر ، ونحن نتطلع إلى العمل تحت قيادتكم ، كما أننا على ثقة من أن المجلس سيحقق نتائج هامة للغاية خلال هذا الشهر بفضل خبرتكم الواسعة .

ودعوني أزجي تحية يستحقها عن جدارة السفير مريميه ، الذي ترأس المجلس بامتيان خلال الشهر الماضي .

إن المأساة التي ألمت بجمهورية البوسنة والهرسك بعد أن أصبحت دولة مستقلة عضوا في الأمم المتحدة بغترة وجيزة ، والمعاناة غير المحتملة للشعب قد هزت ضمير العالم بأجمعه . إن صور رقصة الموت المشوهة في المدن والقرى ومراكز الاعتقال في الريف قد نقلتها وسائط الاتصال الدولية إلى حجرات معيشتنا ، فأثرت على كل واحد منا . إن دولة البوسنة والهرسك ذاتها مهددة بالاختفاء . ومن ثم فإن وفدي يرحب بهذه المناقشة في مجلس الأمن .

ولقد تركز اهتمام المجتمع الدولي لمدة طويلة للغاية على الجانب العسكري لحفظ السلم ، وتجاهل جوانب صنع السلم السياسية لهذه الازمة . وجرى التوصل بمسورة متكررة إلى وقف إطلاق نار من خلال المفاوضات كان ينهار قبل أن يجف المداد . وقد تردت الأوضاع الإنسانية بينما لجأت الأطراف إلى ممارسات بغیضة مثل "التطهير العرقي" في محاولات للتحايل لتحقيق التفوق السياسي والعسكري .

وكان وفدي قد ذكر في عدة مناسبات أن الجهود الحازمة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية هي مفتاح الحل ، رغم أنه ينبغي لها أن تسير جنباً إلى جنب جهود حفظ السلم . إن الثقة التي تقوم بين الأطراف على تسوية سياسية هي التي من شأنها أن تشكل الأساس الذي يستند إليه أي وقف إطلاق نار يتم التوصل إليه بينها . ومن ثم ، ترحب الهند بالمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا المعقود في لندن في آب/أغسطس الماضي . ولم ينفذ حتى الآن سوى عدد قليل من مجموعة القرارات الشاملة التي اتفقت عليها جميع الأطراف والتي صدرت عن المؤتمر وعززتها قرارات لمجلس الأمن وتجري دراسة نشطة لقرارات أخرى في المفاوضات الجارية بين الأطراف ولجنة التوجيه وأفرقتها العاملة في جنيف .

ونود أن نعرب عن عظيم الإحادة بالوزير فاني واللورد أوبن ، رئيسي لجنة التوجيه ، وبرؤساء الفرقة العاملة للجهد الهائل الذي بذلوه للتوصل إلى حل للحالة في البوسنة والهرسك .

ومن الناحية السياسية ، يعرب وفدي عن إعجابه بالأعمال الهامة التي تمت بشأن الترتيبات الدستورية للبوسنة والهرسك . وكما قلت من قبل ، إن المفتاح للحل لهذه الحالة المأساوية يكمن فيها .

ويرى وفدي أن أية محاولة لغرض ترتيبات دستورية من العالم الخارجي من شأنها أن تكون وصفة للكوارث في المستقبل . بيد أن الأطراف في البوسنة والهرسك تحقق بالمؤتمر الدولي ، وقد قدم المجتمع الدولي يد العون إليها لتتوصل إلى الترتيبات الدستورية الخاصة بها .

وقد شجع وفدي أن يسمع من اللورد أوبن ، خلال إلقائه لبيانه في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر في المجلس ، أن جميع الأطراف في البوسنة والهرسك قد اتفقت على الاستعانة بمشروع الإطار الدستوري كأساس للتفاوض بشأن تسوية سياسية ، وأنه يجري التقدم باقتراحات مضادة ، وأن المفاوضات مستمرة . وفي إطار هذه الخلفية ، يمكن لوفدي أن يؤيد الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا ، الذي يحث الأطراف على مواصلة المفاوضات تحت رعاية رئيسي لجنة التوجيه وعلى أساس مشروع الإطار .

ومن الناحية العسكرية ، إن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة قد حملت مرارا وتكرارا أعباء ولايات متزايدة إلى حد أنها أصبحت بعد اتخاذ القرار ٧٨٦ (١٩٩٣) أكبر عملية اضطلعت بها الأمم المتحدة لحفظ السلام . وهي لا تزال تعمل ليس في كرواتيا وحدها ، بل أيضا في البوسنة وفقا للقواعد التقليدية لحفظ السلم أي بموافقة جميع الأطراف وتعاونها .

وقد عملت في ظل ظروف معبة للغاية ، كثيرا ما كانت محقوفة بالمخاطر . وعانى من خسائر مأساوية . وتضمنت ولايتها الى حد ما اجراء مفاوضات سياسية . فقد حدث ذلك في كرواتيا وفي البوسنة أيضا ، حيث جرت مفاوضات جديدة بالثناء البالغ من أجل إعادة فتح مطار سراييفو في الماضي ، ومؤخرا جدا في سياق الفريق العامل العسكري المشترك . وقد توصل هذا الفريق ، على مستوى القادة العسكريين ، الى تفاهم بشع وقف اطلاق النار في البوسنة منذ بضعة أيام فقط . ويحدونا وطيد الأمل في أن يعزز هذا التفاهم ويتم البناء عليه . ويود وفد بلدي أن يشيد بإخلاص بالجنرال نامبييار القائد العام لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وبالعاملين معه على جهودهم وتصميمهم وشجاعتهم في أداء هذه المهمة المعبة والخطرة .

وهناك شاغل أعرب وفد بلدي عنه في مناسبات عديدة وهو أنه ينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة ككل أن يحتفظا بالسلطة والمسؤولية الكاملتين المتعلقةتين بتنفيذ الإجراءات التي يأذن بها المجلس . وقد عمل وفد بلدي مع مقدمي مشروع القرار الحالي لتوفير تنسيق فعال ، عن طريق الأمين العام ، للإجراءات التي قد تتخذها الدول الأعضاء في مجال التفتيش على السفن والتحقق منها التي تمر في بحر الادرياتيک ونهر الدانوب بموجب الفقرتين ١٢ و ١٣ من مشروع القرار . وأدى التعاون الذي أبداه مقدمو مشروع القرار الى تعديل الفقرة ١٤ من المشروع بحيث تحقق هذا الغرض وتلبي الى حد كبير المطلب الذي كان يشغلنا وجعلت بإمكاننا أن نؤيد مشروع القرار .

وما دمت لا أزال أناقش مشروع القرار ، فأرجو أن أعلن أن وفد بلدي ليس لديه أية تحفظات فيما يتعلق بالفقرتين ٩ و ١٠ اللتين تتناولان بعض السلع المحددة . وكما يفهم وفد بلدي هذه المسألة ، فإن الهدف والاثار الكامنين وراء هذه الأحكام يتمثلان في زيادة إحكام نظام الجزاءات الحالي بغية مدّ الشفرات التي تمكن من التهرب منه . لقد وضع القرار ٧٥٧ (١٩٩٣) بالفعل نظاما شاملا للجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، أي صربيا والجبل الأسود .

إن أقل ما يقال عن الحالة الانسانية في البوسنة هو أنها مفعمة . ومما يؤسف له أن ضعف السكان المدنيين كثيرا ما استغلته كل الاطراف كسلاح حرب . وكما يوضح مشروع القرار المطروح أمامنا ، فإن تقديم المساعدات الانسانية في البوسنة والهرمك قد أصبح عنصرا هاما في الجهد الذي يبذله المجلس من أجل استعادة السلم والامن في المنطقة .

لقد استمعنا في يوم الجمعة الماضي الى بيان السيدة أوغاتا عن الجهود التي تبذلها مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في البوسنة ، بالرغم من العراقيل والعقبات المتنامية التي تصادفها . وكما أوضحت السيدة أوغاتا فإن الطرق الرئيسية التي تستخدمها قوافل المعونات الانسانية تمر عبر الخطوط الامامية التي تتغير باستمرار ، وهناك دلالات مقلقة على أن تصبح المعونات الانسانية هدفا لجميع الاطراف لاسباب تختلف بالنسبة لكل طرف . ويود وفد بلدي أن يسجل تقديره الخاص للعمل الذي تضطلع به مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الاحمر في وجه تلك الظروف الصعبة . كما اشتركت قوة الحماية التابعة للامم المتحدة في العمل الانساني ، وخصوصا حماية القوافل الانسانية عبر البوسنة . ويعتبر وزعها الكامل وتعاونها مع مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عنصرا هاما في هذه المهمة .

واستمع المجلس الى بيان من السيد مازوفيسكي المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الانسان ليوغوسلافيا للتحقيق في انتهاكات القانون الانساني الدولي في يوغوسلافيا سابقا ، بما في ذلك البوسنة . إن موقف وفد بلدي ، الذي أعرب عنه في الماضي ، هو أن صلاحيات الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة ينبغي أن تحترم بدقة كاملة . وتقارير حقوق الانسان التي من هذا القبيل ينبغي ، وبحق ، أن تحال الى الاجهزة المختصة لتتولى دراستها ، وهي في هذه الحالة لجنة حقوق الانسان والجمعية العامة .

ومع ذلك ، فإننا لاحظنا أن القرار الذي مكن تعيين المقرر الخاص تضمن نصا محددا بأن ترفع التقارير الى مجلس الامن . وعلاوة على ذلك ، فإن الحالة في البوسنة

لم يسبق لها مثيل من حيث تعددية أبعادها . وقد أصبح من المستحيل تقريبا الفصل بين الجوانب السياسية والعسكرية والانسانية اللازمة . لذلك فإنه في الوقت الذي يتعين علينا فيه أن نأخذ في الاعتبار هذه الانتهاكات المارخة للقانون الانساني الدولي من استنتاجات وقرارات المجلس التي تؤثر بشكل مباشر على الحالة السياسية والعسكرية ، كما فعل المجلس في القرارين (٧٧) (١٩٩٢) و (٧٨٠) (١٩٩٢) ، فإنه ينبغي أيضا ألا يغيب عن ذهننا حقيقة أن الأجهزة المختصة باتخاذ اجراءات فيما يتعلق بتوصيات المقرر الخاص تظل محصورة في الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان .

ويتعين على الاطراف في البوسنة ألا تفقد ايمانها بأن المجتمع الدولي عاقد العزم على العمل من أجل التوصل الى حل عادل ومنصف . وهناك عدد من أبرز الشخصيات وأكثرها شهرة يكرسون أنفسهم لتحقيق هذه الغاية وذلك في اطار المؤتمر الدولي ، وهذه المجلس على استعداد للعمل معهم في انسجام لاعطاء سلطته وثقله لقراراتهم . والامم المتحدة مشاركة بالفعل على قدم المساواة في المؤتمر الدولي وعلى الاطراف كلها ألا تنسى أن البوسنة هي بلدها ، وأنها تخصها جميعا ، وأنه يتعين عليها أن تتوصل في نهاية المطاف الى ايجاد حل مقبول لها جميعا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

والآن سأدلي ببيان بوصفي ممثلا لهنغاريا .

لقد قامت هنغاريا مع بعض البلدان الأخرى في مجلس الأمن ، قبل الهجوم على البوسنة والهرسك وفرض الحصار حول سراييفو بوقت طويل ، بتوجيه نظر المجلس الى الاخطار المحتملة الكامنة في الحالة في تلك الجمهورية ، ليس فقط على المنطقة وحدها ، ولكن على السلم والأمن الدوليين أيضا . وقد أكدنا في ذلك الوقت على ضرورة اتخاذ تدابير وقائية كافية لمنع امتداد الصراع الذي كان يحتدم في أجزاء أخرى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سابقا الى البوسنة والهرسك ومناطق أخرى في يوغوسلافيا سابقا . وأكدنا على الدور المتزايد الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به هناك ،

وأهمية وزع مراقبين من المنظمة العالمية في البوسنة والهرسك وأماكن أخرى . وقد طرحنا هذه الأفكار بوصفنا بلداً كان وسيظل من أشد المتضررين من الأزمة الواقعة فيما كان يعرف بيوغوسلافيا ، وذلك بسبب قربنا الجغرافي ولأسباب اقتصادية وتاريخية .

إن هنغاريا ، إذ تدرك تمام الإدراك بواثع النعرات القومية والعرقية الاستعلائية التي لعبت دوراً هاماً في نشوب الأزمة في يوغوسلافيا سابقاً في عام ١٩٩١ ، لم تدهش كثيراً لتكرار هذا العدوان ، مع التعديل المقتضى حسب الأحوال ، في البوسنة والهرسك ، أو لعودة السيناريو المألوف الذي عرفناه تماماً خلال المراحل الأولى من الصراع . ومع ذلك فإن الرأي العام في بلدي قد صدمته بشدة الأحداث التي وقعت بعد ذلك في البوسنة والهرسك . فالمذابح ، ومشهد مئات الآلاف من اللاجئين الذين أجبروا على ترك ديارهم ، وصور معسكرات الاعتقال والمحتجزين خلف الأسلاك الشائكة وأعمال التدمير المتعمد - كل ذلك ذكرنا بأحلك صفحات تاريخ أوروبا المعاصرة . ومع ذلك ، فإن شعوب الأمم المتحدة قامت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ بإلغاب عن تصميمها على أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وتعهدت بالألوان جهداً في سبيل ضمان عدم تكرار تلك الأحوال . وعلى ذلك ، من المفارقات المأساوية أن تعود نفس الأحوال بعد ٤٧ سنة وتظهر من جديد في أوروبا ، التي استطاعت بعد انهيار مور برلين واعتماد ميشاق باريسي أن تنجح أخيراً في تجاوز الانقسامات التي استمرت أربعة عقود ، وأن تقرر اختيار الطريق المؤدي إلى إقامة قارة أوروبا الحرة والوحدة والديمقراطية .

ولا تزال الأزمة في يوغوسلافيا سابقاً ، وخصوصاً الحالة في البوسنة والهرسك ، تعرض للخطر بشكل كبير السلم والأمن الدوليين ، وتدعو إلى بالغ القلق . إننا نعتقد أن الطريقة التي ترد بها المنظمات الدولية على هذه الأزمة المتنامية ، وكذلك الطريقة التي تدلل بها قدرتها على العمل واستعدادها للقيام به تكتسيان على نحو متزايد طابع السابقة الحاسمة . ومن الضروري للمخاض الدولية التي تعالج مشاكل يوغوسلافيا سابقاً أن تحقق نتائج ملموسة ، وإلا فإن دور المجتمع الدولي سيكون قاصراً

على مجرد توجيه رسالة غير قاطعة تماما ومشحونة بعواقب رهيبة الى مشيري الاضطرابات في مختلف بقاع العالم . وعلينا أيضا أن نضع في اعتبارنا حقيقة أن الآمال المعقودة على فعالية الأمم المتحدة في تسوية الصراعات تبدو للرأي العام العالمي أن لها مبررات قوية استنادا الى الانجازات التي حققتها المنظمة العالمية في الماضي القريب ، وخصوصا في مجال اسهام الأمم المتحدة في دحر العدوان .

ومنذ بداية الازمة في يوغوسلافيا السابقة ، تناول مجلس الامن هذا الموضوع مرارا وتكرارا واتخذ عدة قرارات بعد ذلك . والمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا قد وفر لنا الاطار السليم لايجاد تسوية سياسية دائمة للصراع . وإن جهود رئيسي اللجنة التوجيهية للمؤتمر تستحق الشناء ويجب أن نقدر بالكامل التقدم المحرز في المفاوضات الصعبة والحساسة . إلا أننا لاحظنا ، من ناحية أخرى ، أن عددا كبيرا من قرارات مجلس الامن الهامة لا يزال ، رغم ذلك ، حبرا على ورق ، ولا تزال قرارات المؤتمر الدولي دون تنفيذ .

وليس هناك شك في أن القومية الصربية ، سواء داخل صربيا أو خارجها ، وقواتها النظامية وغير النظامية ، هي التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية عن اندلاع الصراع في يوغوسلافيا السابقة وامتداده إلى مناطق أخرى . وإن كل الشعوب ، وكل القوميات التي تعيش على تلك الأرض ، هي ضحايا هذا الصراع . وإن البوسنيين ، من مسلمين وكرواتيين وصربيين وغيرهم ، قد نسجوا جميعا على مر التاريخ علاقات وطيدة مع الهنغاريين ، ولهذا نشعر بمعاناتهم على نحو عميق . وليس هناك من هو أكثر اقتناعا منا بومفنا سكان تلك المنطقة في أوروبا ، بأن هذا النوع من القومية المتطرفة لن يخدم مصالح الصرب أنفسهم ، في أي مكان تواجدوا ، وأن عليهم أن يجدوا طريق الخلاص عبر سياسة مختلفة .

وقد قال المجتمع الدولي مرارا وتكرارا إن احتلال الأراضي بالقوة غير مشروع وغير مقبول . ويجب أن يرفض ويعزل من صفوفه أولئك الذين يمارسون تلك السياسة .

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المستمرة المنهجية والمكثفة لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي التي دونت بتفصيل كبير في تقرير السيد مازوفسكي وفي البيان الذي ألقاه أمام مجلس الامن . وهو المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان . إن هنغاريا تدين بكل قوة الجهود الرامية إلى إنشاء ما يسمى بالدولة - الامة - عن طريق "التطهير الإثني" وإنشاء مناطق "نقية اثنية" . ونندد بالفظائع التي ترتكب لهذا الغرض وبطرده الاقليات الطائفية أو الدينية . وإن الحالة المتوترة بالفعل في هذا المضمار تهدد أراضي أخرى في شمال وجنوب صربيا وما وراءها . وفي منطقة مثل أوروبا

الوسطى والشرقية ، فإنه لمّا يشكل مظهرًا من مظاهر الجهل الكامل أو دليلاً على عدم المسؤولية الذي يصل إلى حد الإجماع أن يحاول بعض الأطراف السعي إلى تحقيق مثل هذه الأهداف لأن ذلك سيُجر المنطقة بأسرها إلى سلسلة من الأحداث المتفجرة التي لا يمكن التنبؤ بعواقبها .

يبلغ عدد الذين غادروا بيوتهم في البوسنة والهرسك مليوني إنسان ، ومع استمرار عمليات "التطهير الإثني" والقتال ، يمكن أن نتوقع موجات جديدة من اللاجئين والمشردين . وهنغاريا ، وهي بلد مجاور ، كانت من بين أول من شعروا بأثار هذه الحرب ، وشاركت منذ البداية بنشاط في الجهود الدولية لتوفير المأوى لأولئك الذين هربوا من القتال والإذلال . ويبلغ عددهم في هنغاريا الآن زهاء ٨٠ ٠٠٠ . وباقترب الشتاء ، فإن المأساة الإنسانية التي تتكشف فصولها أمام أعيننا ستبلغ في أبعادها مستوى الكارثة . والمجتمع الدولي ، ومجلس الأمن بصفة خاصة ، يجب أن يظل دائماً مترقبين لتلك المشكلة التي لم يسبق لها مثيل في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

إننا ندرك تماماً أنه من المستحيل معالجة مشكلة البوسنة والهرسك بمواثيل إنسانية بحتة ، ولا يمكن التفكير في إقرار السلم في ذلك البلد بمجرد تقديم الغذاء إلى السكان ومداواة جروحهم . ولكن بالنظر إلى الحالة الإنسانية المقلقة ، نعتقد هنغاريا أنه من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات عملية دون تأخير للتغلب على المخاطر الوشيكة والمصاعب المباشرة بإقامة مناطق آمنة لأغراض إنسانية في مختلف مناطق البوسنة والهرسك . ويمكن أن تستخدم هذه المناطق كملاجئ آمنة حقاً بالنسبة للسكان المدنيين ، بصرف النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية .

لا يزال الكفاح من أجل البقاء لجمهورية البوسنة والهرسك مستمراً . ولم ينجح المجتمع الدولي حتى الآن في وقف العدوان ضد هذا البلد . وعلى العكس من ذلك ، فقد احتل المعتدون ثلثي أراضيه ، وهم المعتدون الذين ما زالوا يستفيدون من المشاركة عبر الحدود والذين لا يخفون طموحاتهم الاستراتيجية الإقليمية . وبعد التفكير في هذه المسألة ، نعتقد أنه يتعين علينا أن نتلافى الخطأ الأساسي بمساواة المعتدي الذي

لا يزال يدوس بأقدامه التزاماته الدولية الخاصة به والضحية التي تحاول بكل الوسائل المتاحة لها أن تدافع عن نفسها وتكافح من أجل البقاء .

إننا نشعر بقلق عميق إزاء فشل الجهود الدولية حتى الآن في إنهاء السياسات البغيضة التي تمارس في البوسنة والهرمك . وإن كل الدلائل تشير إلى أن كل ما فعلناه حتى الآن ليس كافيا . وعلينا أن نتخذ إجراء أشد قوة لنزيل الوهم الذي يبدو أنه يسود في بعض الدوائر بأن العالم يقبل سياسة الامر الواقع . علينا أن نفكر في ما يتركه التصرف الحازم والدائب من جانب مجتمع الأمم من واقع على الأجزاء الأخرى من الكوكب ، وتعتقد هنغاريا أنه يتوجب على مجلس الأمن في مواجهة تفاقم الأزمة في البوسنة والهرمك والمناطق الأخرى من يوغوسلافيا السابقة ، أن يعمل بحزم كاف . يجب أن يتابع أنشطته بقوة أكبر بغية كفالة احترام قراراته من جانب جميع الأطراف ، ويجب أن يطبق نظم الجزاءات التي فرضها لوقف العدوان ، وأن يدين أية محاولة لانتهاك وحدة أراضي البوسنة والهرمك ، وأن يطالب بوقف كل تدخل خارجي في البلد ، وأن يحيل إلى المحاكمة أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ، وأن يساعد في العمليات الإنسانية ، وأن يسهم في تسوية سياسية شاملة للصراع .

أستأنف الآن مهامي كرئيس .

المتكلم التالي ممثل إيطاليا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد تراكسلر (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، إنه ليسعدني بالغ السعادة أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن . وأود أيضا أن أهنئ الممثل الدائم لفرنسا على الطريقة البالغة الفعالية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

(تكلم بالانكليزية)

ترحب إيطاليا وتؤيد تماما تأكيد الممثل الدائم للمملكة المتحدة على الدور الهام الذي لعبته المجموعة الأوروبية في السعي من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة اليوغوسلافية . ولهذه الجهود - ولا سيما في ميادين الدبلوماسية الوقائية ، وصنع

السلم والغوث الانساني - قدمت ايطاليا اسهاما كبيرا ، متحملة فوق ذلك خسائر في عدد من الضباط والطيارين الايطاليين .

وعلاوة على ذلك ، وكعلامة متجددة على تصميمنا على بذل أقصى جهدنا في المساعدة على حل المشاكل الانسانية الرهيبة التي تواجه سكان البوسنة والهرمك ، فإن وزير الخارجية الايطالي أعلن يوم الخميس الماضي عن استعدادنا لمنح حق اللجوء لعدة مئات من اللاجئين من المنطقة - بالإضافة إلى أولئك الذين دخلوا بالفعل في الماضي منذ شهور قليلة - ولا سيما للأشخاص الموجودين في مخيمات الاحتجاز .

وإذ نشعر بقلق عميق ازاء الحالة المأساوية في البوسنة والهرمك ، وأكثر من ذلك فيما يتعلق بممارسة "التطهير الإثني" اللانسانية التي تعيد إلى الأذهان أشد الصفحات قتامة في التاريخ الاوروبي . ترحب الحكومة الايطالية بمشروع مخطط الدستور الذي اقترحه رئيس مؤتمر جنيف ، والذي - بينما يضمن وحدة أراضي البوسنة والهرمك - يقدم لجميع العناصر الاثنية لذلك البلد امكانية ملموسة وعملية لإعادة إقرار التعايش السلمي الذي ساد فيما بينهم طوال قرون .

وايطاليا ، بصفتها رئيس مجلس اتحاد أوروبا الغربية ، تقود عمليات الدوريات والرصد المشتركة في البحر الادرياتيكي ، في نفس الوقت الذي تنسق فيه بين هذه الأنشطة وجهود منظمة حلف شمال الاطلسي . ولهذا السبب نرحب بأحكام مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن بشأن تعزيز تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، وبخاصة التحويل بوقف كل الشحنات البحرية القادمة اليها أو المقلمة منها بغية تفتيش محتوياتها والتحقق منها ومن مقاصدها . ونحن مقتنعون بأن هذه القواعد الجديدة ستعزز فعالية الحظر تعزيزا كبيرا ، مما يساعد القوات البحرية لاتحاد أوروبا الغربية ومنظمة حلف شمال الاطلسي في بحر أدرياتيكي على اكتشاف ، بل والقضاء بنجاح على أية محاولة لخرق أحكام القرارين ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٣) أو التحايل عليها عن طريق البحر .

وفي هذا السياق أود أن أخبر المجلس بأنني أحطت علما بالادعاءات الغربية بعض الشيء ، وغير المتوقعة على الاطلاق وبالتأكيد ، والواردة في بيان ممثل الولايات المتحدة . وأؤكد لكم أن الحكومة الايطالية ، بمجرد حصولها على كل البيانات اللازمة عن طريق لجنة الجزاءات ، ستجري تحقيقات وافية للغاية ، بغية التأكد من الحقائق . وإذا تأكدت هذه الادعاءات ، ستبدأ حكومة بلدي في اتخاذ الاجراءات القضائية المناسبة من أجل معاقبة المجرمين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ايطاليا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل قطر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد النعمة (قطر) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أزجي

لكم واجب التهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . كما أود أن أزجي الشكر الوافر لجم لسلفكم مندوب فرنسا الدائم الصديق السيد جان برنار مريميه ، على احسانه في الاداء وقدرته الفائقة في إدارة أعمال المجلس للشهر المنصرم . ويطيب لي أن أزجي أيضا لكم الشكر الجم على صنيعكم الحسن المحمود في الدعوة لهذا الاجتماع ،

استجابة منكم لنداء مجموعة الدول الاسلامية ، المتمثل في مبادرة فريق الاتصال ، وتقديرا منكم لما يحف جنبات هذه المنطقة من خطر تردي الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك .

إن دولة قطر - شأنها في ذلك شأن كل الدول التي تحترم حقوق الانسان ، ولا اخص منها الدول الاسلامية - تشعر بالجزع الشديد لما يعانيه سكان البوسنة والهرسك منذ شهور طوال مما جعل الحالة هناك تعيد إلى الذاكرة أهوالا شهدتها العالم خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وكان المأمول أنها قد تلاشت وانتهت في عصرنا هذا الذي تسوده مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

وإنه لما ييزري بالمجتمع الدولي أشد الإزراء أنه لم يتمكن حتى الآن من وقف تلك المجازر ووضع حد لكل تلك المآسي التي يعاني منها شعب البوسنة والهرسك ، ذلك الشعب الذي انتهكت حرمة أراضيه في عدوان سافر والذي ارتكبت ضده جرائم التطهير العرقي وسائر الجرائم ضد الانسانية في إصرار غريب لم تتمكن جهود الاغاثة الدولية من التخفيف من عواقبه حتى الآن مما يجعل مسلمي البوسنة والهرسك معرضين لخطر الإبادة الجماعية كما أعلن ذلك المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان .

وبالرغم من صدور قرار مجلس الأمن ٧٨١ (١٩٩٢) بحظر تحليق الطائرات الحربية في أجواء البوسنة والهرسك فلا تزال الطائرات التابعة للقوات الصربية تنتهك ذلك القرار بل وتلقي وابلا من قنابلها وأوار لظاها الحاقدا على جمهورية البوسنة والهرسك بلا عائق ولا رهبة من قبَل المجتمع الدولي .

ولا تزال الاسلحة الصربية الثقيلة تقصف الاهداف المدنية في البوسنة والهرسك بالرغم من التزام القوات الصربية بوضع أسلحتها الثقيلة تحت اشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . ولا تستطيع قوات الدفاع البوسنية الرد على هذه الاعتداءات لنفاد ذخيرتها ولاستحالة حصولها على عتاد جديد بسبب انطباق قرار الحظر على المعتدي عليه والمعتدي على حد سواء .

إن الأمر لجلل ، وإراني لا على خطأ إذا قلت أن تطبيق الحظر على المعتدي عليه كما هو مطبق على المعتدي أمر يدعو إلى السخرية ، ولا يقبله العقل ولا ترضى عنه ضماير الانسانية .

إن حق الدفاع عن النفس حق أساسي كفله ميثاق الأمم المتحدة ، ولا بد من تمكين جمهورية البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسها ما دام المجتمع الدولي غير قادر عن رد العدوان الصربي بالوسائل التي ينص عليها الميثاق وبالعزيمة الصادقة والتصميم الأكيد .

إن المجتمع الدولي مطالب بإدانة ذلك العدوان الصربي وهو الطرف الأقوى والأكبر ، على عضو أضعف وأضعف في هذه المنظمة الدولية . فالعدوان ينبغي أن يكون ممنوعاً على الجميع ، فليس هناك ثمة عدوان مسموح به وجائز ، وعدوان ممنوع ومرفوض . وإنه ليتوجب على حكومة بلغراد التي مازالت دؤوبة في تنظيم وتدبير العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك ، وهي الطرف الأضعف والأصغر ، أن ترعوي وترتدع . كما أنه يتحتم على الجميع التقيد بما أقره وكفله ميثاق الأمم المتحدة لجميع الدول صغيرها وكبيرها ، القوي منها والضعيف ، بالالتزام الجماعي بمبادئ القانون الدولي والتمسك بهراه والاحتكام إلى عدالة قضائه في المنازعات ، مما يوطد أركان الشرعية الدولية ، ويبني دعائم عالم منشود تتلأأ على جنباته أنوار السباحة والعدل والسلام .

إن وفد بلادي يؤيد كل التأييد صدور قرار من مجلسكم الموقر برفع حظر استيراد السلاح والعتاد عن جمهورية البوسنة والهرسك طالما ظل المجتمع الدولي عاجزا أو متقاعسا عن ردع المعتدي بالقوة وإعادة الحقوق المفتصبة الى أصحابها ووضع حد للاهوال التي لا يزال يعاني منها شعب البوسنة والهرسك . إن استمرار ذلك الحظر على البوسنة والهرسك إنما هو دعم للمعتدي نربأ بالمجتمع الدولي وبمجلسكم الموقر أن يرضى به أو يتغاضى عنه ولذلك فنحن نشارك الدول الأخرى في الإهابة بمجلس الأمن أن يصدر قرارا بهذا المعنى دون تأخير وبغير ذلك سيظل المعتدي سادرا في غيّه وبغيّه وعدوانه وسيظل المجتمع الدولي ظاهرا بمظهر العاجز أمام استمرار ذلك العدوان وهو ما لا ترضونه ولا ترضاه شعوب العالم المحبة للحق والسلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل قطر على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل جزر القمر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يضم وفد

جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية صوته الى الوفود التي سبقته في تهنيتكم ، سيدي الرئيس ، على رئاستكم للمجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . إننا على ثقة بأن المجلس سيضطلع ، تحت قيادتكم القديرة ، بمسؤولياته بنجاح .

ويود وفدي أيضا أن يشكر السفير جان - برنار مريميه ، الممثل الدائم لفرنسا

على ادارته المثلى لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر .

ويسر وفدي أن المجلس وافق أخيرا على طلب الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر

الاسلامي لعقد هذه الجلسات التي نعتبرها في غاية الاهمية . إننا نأسف للتأخير ، ولكن تأخير العمل أفضل من عدمه على أية حال .

إن المعاناة الانسانية الناجمة عن العدوان الذي شنته صربيا والجبل الأسود ضد

شعب البوسنة والهرسك على أيدي مواطنيها الصربيين العملاء بهدف "التطهير العرقي" قد

سمح لها بالتمادي طويلا . لقد حان الوقت لكي تتاح للدول الاعضاء الفرصة للإعراب عن

مشاعر شعوبها العميقة إزاء مسألة تسببت في الكثير من الألم والمعاناة وأشارت مشاعر حزن وقلق وإحباط عميقة في الأمة الإسلامية في جميع أنحاء العالم .

إننا نعتزم أن نعرب عن مشاعر ضحايا العدوان العُزَل - من الشباب والنساء والضعفاء وكل الذين يعانون ولا تُسمع أصواتهم - وعن مشاعر العديد من المسلمين الذين يشهدون عاجزين عملية الإبادة التي لا مبرر لها والتي تمارس ضد أشقائهم وحقيقاتهم . وعندما نفعل ذلك ، سنستخدم في بعض الأحيان عبارات تخلو من الدبلوماسية ولغة قد تعتبر هجومية أو لا يستسيغها البعض . إننا نطلب المصغ والتفهم والتعاطف ممن قد نجرح شعورهم .

ومن اللائق بنا أن نبدأ بالإعراب عن عميق امتناننا للسفير ادوارد بركنس ، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لاسلوب ومضمون البيان الذي ألقاه في المجلس يوم الجمعة الماضي . سيدي السفير ، إن الشعب الذي نتكلم باسمه يقدر الموقف الراسخ لحكومته ، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حيال أزمة البلقان . ونحن مقتنعون بأنه لو اتبع المجلس أسلوب السفير بركنس منذ بداية الأزمة ، بدلا من التدابير الجزئية عديمة الجدوى والتي تعوزها الحماسة ، لما وصلت الحالة في البوسنة والهرسك الى ما هي عليه اليوم . ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن الوقت لا يزال في صالحنا وأن يتحلى المجلس بالارادة السياسية لاتخاذ الخطوات الجادة اللازمة لتصحيح الموقف .

لقد آن الاوان لمجلس الأمن الذي يعمل باسم المجتمع الدولي لكي يثبت خطأ المفاهيم التي تحملها جماهيرنا المسلمة التي تنقصها المعلومات بشأن المعايير المزدوجة التي تعالج بها الأمم المتحدة العدوان . فالانطباع السائد هو أن المجلس لم يفعل ما فيه الكفاية لوقف العدوان ضد البوسنة والهرسك . من الصحيح أن المجلس قد كرّس وقتا كبيرا للمسألة . إلا أنه ، في رأينا ، لم يتمكن من معالجة المسألة الأساسية وهي العدوان . فمعظم القرارات التي اتخذها المجلس تعالج الجوانب الانسانية من المشكلة التي ، على الرغم من أهميتها البالغة ، لا تشكل لبّها . ولم يعالج المجلس على نحو مناسب المسألة الأساسية للعدوان الذي تشنه صربيا والجبل الأسود ضد شعب البوسنة والهرسك .

وليس بوسع شعبنا أن يفهم موقف بعض الدول الاعضاء في مجلس الامن الذين يعارضون بشدة استخدام القوة في تطبيق حظر الطيران في البوسنة والهرسك في حين يستخدم الصربيون الطائرات المقاتلة للغتك بشعب البوسنة ، على الرغم من أن ذلك يشكل عنصرا هاما من اتفاقات لندن .

إن أشقانا الذين هم أقل ثقافة وليسوا ضليعين بتعقيدات الشؤون الدولية يشعرون بالحيرة ، وبحق ، إزاء المعايير المزدوجة الواضحة . فنفس الدول التي كانت متعاطفة ومتفهمة ومتلهفة لانفاذ حظر الطيران في العراق لوقف اقتتال المسلمين - وهو موقف جدير بالثناء ونحن ممتنون له - لا يبدو أنها تملك نفس التعاطف واللهفة عندما يتعلق الامر بمنع الصربيين من قتل المسلمين .

ولسوء الحظ ان موقفا كهذا يمكن تفسيره على نحو خاطئ من قبل الامة الاسلامية بحيث يعني ان المجتمع الدولي يتآمر بصمت أو يوافق على ابادة المسلمين من ذلك الجزء من اوروبا . وفي هذه المرحلة ، أعتقد انه من المناسب لي أن أشير الى بيان اللورد اوين أمام المجلس يوم الجمعة الماضي حيث قال :

"وسيتهمنا العالم الاسلامي وبحق بالعنصرية ضد مسلمي البوسنة وسيتمسكون بهذا

الاثهام ضدنا لقرون مقبلة" . (S/PV.3134 ، ص ٢٣)

والامر متروك الآن لمجلس الامن كي يتخذ خطوات جريئة لوقف العدوان الصربي على الشعب البوسني بغية انتهاء وإزالة هذا التصور لدى الامة الاسلامية التي تمثل ما يزيد على بليون انسان .

ونعتقد أن على الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، فيما يتصل بهذه الازمة ، واجبا أخلاقيا في حماية السلامة الاقليمية للدول التي كانت جزءا من يوغوسلافيا السابقة ووحدتها . فلقد شجعت تفكيك يوغوسلافيا السابقة ، ولهذا يتعين عليها أن تحمي الذين قرروا الانفصال . وبالتالي فإن عليها واجبا أخلاقيا في حماية شعب البوسنة والهرسك بجميع الوسائل ، بما في ذلك استخدام القوة . عليكم أن تتصرفوا الآن قبل فوات الاوان ، وإلا فإن ترددكم سيعود ليطاردكم في المستقبل .

إن الذين عانوا من النازية لابد وأنهم يعلمون علم اليقين أن "التطهير الإثني" لا يمكن قبوله ولا تحمله .

وفندي ممتن لبيان السيد تاديوس مازوفيسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان . إن تقريره المستنير بشأن حالة حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة ساعدنا جميعا على فهم الطبيعة الحقيقية للمشكلة التي نتناولها . كما نود أن نشيد بالسيدة ساداكو أوغاتا ، مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، على الجهود الرائعة حقها التي تبذلها هي وموظفوها المتفانون لصالح ملايين الاشخاص الذين أصبحوا مشردين في يوغوسلافيا السابقة .

لقد استمعنا باهتمام كبير الى بياني السيد ساسيروس فانس واللورد أوين ، رئيسي المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، اللذين قدما لنا تقريرين متميزين . ولا يسعنا إلا أن نشعر بالامتنان لجهودهما الدؤوبة الرامية الى ايجاد حل سلمي للمأساة الحاصلة في يوغوسلافيا . وينبغي الاشادة بهما على جهودهما واقتراحاتهما المفيدة . ونتمنى لهما كل الخير في مهمتهما البالغة المعوعة وغير المحمودة .

لقد تأثر وفندي أيما تأثر بحججهما التي عرضت بصورة حسنة ضد الرفع الجزئي والانتقائي لحظر السلاح المفروض على يوغوسلافيا بموجب قرار مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) .

وبسبب مركزهما بصفتها رئيسي المؤتمر الدولي ، نقدر مشاعرهما إزاء هذا الموضوع .
 بيد أننا نختلف معها ومع الذين يشاطرونهما تحليلهما للموضوع . إننا على اقتناع
 راسخ بأن على المجلس واجب رفع الحظر بغية السماح للدولة البوسنة والهرسك استيراد
 الأسلحة الثقيلة التي تحتاج إليها للدفاع عن نفسها .

صحيح أن حظر بيع الأسلحة في معظم الحالات ينحو إلى إخماد الصراع ، وأن
 المزيد من بيع الأسلحة يؤدي إلى تأجيجه . ولكن في حالة عدوان كالعنوان الحاصل على
 البوسنة والهرسك ، حيث يفوق المعتدي الضحية عدة وعنادا ، لا يمكن إلا أن يكون هناك
 تأثير ايجابي على معنويات ضحية العدوان وتأثير مشبط لهمة المعتدي ، لاسيما وأن
 رئيسي المؤتمر لم يبلغانا بأنهما يستشفان ولو ذرة من الرغبة لدى المعتدي الصربي
 في تسوية المسألة على طاولة التفاوض . فالصربيون يوقعون دائما على اتفاقات وقف
 إطلاق النار ويكونون البادئين في خرقها .

إن ما استمعنا إليه أثناء هذه المناقشة رسخ اقتناعنا بأن المعتدين
 الصربيين لديهم هدف وحيد يتمثل في القضاء على المسلمين في البوسنة مهما كان
 الثمن . ولهذا ينبغي ألا نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن الصربيين سيفهمون لغة المفاوضات
 المتحضرة . إن الأعضاء جميعا مقتنعون في أعماقهم ، شأنهم في ذلك شأننا ، بأن اللغة
 الوحيدة التي يفهمها الصربيون هي القوة . فليكن إذن لديكم الشجاعة والارادة
 السياسية لاتخاذ القرارات تحقيقا لهذه الغاية . فعندما يدرك الصربيون أن أهدافهم
 لن تتحقق بالقوة سيكون لديهم الدافع لتلمس الحل السلمي للمشكلة .

إن اللغة الوحيدة التي يفهمها الاشقياء والمعتدون هي القوة الفاشمة ، وكما
 ذكر اللورد أوبين ، عندما لا يكون لدى الذين يمتلكون القوة لردع المعتدي بالتدخل
 العسكري الضخم الرغبة في التصرف ، ألا يكون على المجلس عندئذ المسؤولية الاخلاقية
 والالتزام باعطاء ضحية العدوان فرصة للكفاح ؟ لا يحق لنا أن نضع المعتدي والضحية
 على قدم المساواة ، خاصة عندما نكون جميعا متفقين على أن المعتدي هو الذي يمتلك
 الأسلحة الثقيلة . فما هو التبرير الاخلاقي للمجلس ، الذي هو الجهاز المناط به مهمة
 صيانة السلم والامن والذي يفترض أن يحمي الضعيف من القوي ، في أن يمسك عن الضعيف ،

وهو شعب البوسنة والهرسك المعتدى عليه ، الحق في الدفاع عن نفسه ، لاسيما عندما يفتقر المجلس الى الارادة السياسية لمساعدته ؟

باسم أبطال البوسنة الذين ماتوا والذين يموتون ، باسم شهداء البوسنة في المستقبل ، باسم الاطفال والنساء ، باسم اليتامى والارامل في البوسنة والهرسك ، وباسم كل الذين يعانون من وخز الضمير بسبب عجزهم عن تخفيف محنة إخوانهم وأخواتهم في البوسنة ، والى جميع الذين يتعين علينا أن نتكلم باسمهم لانهم لا يمكنهم اسماع أصواتهم ، نحن مجلس الامن ونناشده أن يرفع دون مزيد من الإبطاء حظر السلاح عن البوسنة والهرسك . كما نطالب الذين بوسعهم وبمقدورهم توفير المساعدة الملائمة التي ستساعد البوسنيين على ردع المعتدي الصربي ، أن يعجلوا في القيام بذلك .

ختاما ، لابد أن نذكر بأن الوقت المتاح أمام هذا المجلس الموقر ليتصرف قد بدأ ينغد . لقد دقت الساعة ، ويتعين علينا أن نتخذ القرارات التي لن تسمح للتاريخ بأن يقسو في حكمه علينا . إن مصادقية مجلس الامن والامم المتحدة على محك الاختبار . لقد سمحنا للصربيين طوال ستة أشهر بأن يقتلوا ويشردوا المسلمين البوسنيين ، والحرب الكارثية ما برحت دائرة الرحى في البوسنة والهرسك والمواجهة تهدد بالانتشار الى الاجزاء الاخرى من يوغوسلافيا السابقة ، وكل هذا لأن الصربيين يرغبون في إقليم صربي أعظم ، "نقي" ومتجانس .

لقد حان الوقت ليرسل المجلس رسالة حازمة وجلية للصربيين بأن صبر المجتمع الدولي قد نفذ ، وليفعل ذلك باتخاذ تدابير من شأنها أن تردع الصربيين عن مواصلة سلوكهم العدواني ، وبولاية واضحة لإنفاذ هذه التدابير بجميع الوسائل ، بما في ذلك استخدام القوة .

إن حكومة بلادي ، إذ تدرك أن المجلس قد يتجاهل طلباتنا ، واتفقا مع مسؤولياتها الدولية ، ستواصل دعمها لجميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية . إننا نؤيد بحزم الاقتراح الجديد الخاص بوضع دستور للبوسنة والهرسك يستند إلى مبادئ الديمقراطية ، وحماية حقوق الانسان وحقوق الاقليات ، ورفض جميع الخطط القائمة على الفصل العرقي أو الديني . إن استعادة سيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها ووحدتها هي الأساس الوحيد لأي حل سلمي مقبول .

إننا لا يمكننا انهاء بياننا دون تقديم تحية واجبة إلى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، ابتداء من قائدها إلى وحداتها القاعدية ، وإلى جميع الذين يساعدون على تخفيف المعاناة في البوسنة والهرسك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل جزر القمر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل النرويج ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد هولفيد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أقدم اليكم التحيات والتنهاني .

(تكلم بالانكليزية)

إن الغطائح المرتكبة ضد السكان المدنيين في البوسنة والهرسك تتطلب إدانتنا الجماعية . إننا نؤيد بقوة المطالبة بوقف جميع الاعمال القتالية فورا . ومن الضروري مواصلة البحث عن حل سياسي والعمل بصورة مشتركة بروح من التضامن . إن اهتمام مجلس الأمن المستمر يؤكد قلق المجتمع العالمي البالغ والحاجة إلى تسوية تفاوضية سلمية . وإن الوسائل الرئيسية في جهودنا ستكون الجزاءات المفروضة من جانب مجلس الأمن وكذلك الاقتناع والوساطة .

إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن تنفيذ اتفاق لندن ومؤتمر جنيف الدولي الجاري بشأن يوغوسلافيا سابقا ، تحت القيادة القديرة لرئيسيه المشاركين سيروس فانس واللورد أوين ، وبنهجه العريض القاعدة ، يمثل أفضل - وربما آخر - فرصة لتسوية

النزاع بالطرق السياسية . ويجب أن نواصل تأييده تأييدا كاملا . ونود أيضا أن نؤكد أن جميع أطراف النزاع تتقاسم المسؤولية عن اقامة السلام إذا ما كان لعملية جنييف أن تنجح . ويجب أن نشجع قوى الوساطة في جميع المعسكرات وأولئك الذين لديهم الإرادة والقدرة لأن يتطلعوا إلى الامام وأن يتحملوا المسؤولية عن ايجاد حل سلمي .

إن أية محاولة لإعادة رسم الحدود القائمة باستخدام القوة يجب عدم السماح بها ، وأي إعادة تقسيم إداري بناء على أسس عرقية خالصة تترتب على "التطهير العرقي" ، يجب تجنبها .

إن السكان المسلمين في البوسنة والهرسك يواجهون اليوم حالة أمنية وإمدادية حرجية . وتدفق اللاجئين والأشخاص النازحين المأساوي يفرض تحديا للمجتمع الدولي بأسره . ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدتهم سواء من ناحية المعونة الانسانية أو الامن . وهذا له أهمية خاصة فيما يتعلق بالشتاء الذي على الابواب . ففي البوسنة والهرسك ، والمعاناة الانسانية التي قد تلي ذلك . ومن الأهمية الكبرى أن يولى مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة الدعم الضروري . إن مواجهة الاحتياجات الأساسية للاجئين في البوسنة والهرسك تفي بفرض مزدوج ، إذ أنها تعمل أيضا كحاجز أمام ممارسة التطهير العرقي الشائنة .

إننا نشعر بقلق عميق بشأن حالة حقوق الانسان في البوسنة والهرسك . وقد طالبت رئيسة الوزراء بروندتلاند في بيانها أمام الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر باقامة محكمة دولية لمعاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب . وقرار مجلس الامن ٧٨٠ (١٩٩٢) الذي يقضي بانشاء لجنة خبراء محايدة يعد خطوة هامة في هذا الإطار . وهذه المبادرة ينبغي أن تتابع وأن تكمل . ونحن نشني على اقتراح لورد أوين بجعل المجلس الاوروبي يمارس رقابة قضائية دولية على احترام حقوق الانسان ووضع دستور مستقبل للبوسنة والهرسك .

واسمحوا لي أيضا أن استرعي الانتباه إلى تقرير مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا تحت ما يسمى ببعثة آلية موسكو للبعد الانساني إلى كرواتيا ، والاقتراح الخاص بمعد لجنة من خبراء من الدول المعنية في أقرب وقت ممكن لإعداد مشروع معاهدة

تنشئ محكمة دولية مخصصة لبعض الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا سابقا . ونحن نوصي المجتمع الدولي باتخاذ الإجراء الملائم بشأن هذا الاقتراح . إن جهودنا فيما يتصل بتسجيل وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان يجب أن تتسارع . وينبغي ألا يكون هناك شك في أننا جميعا نعمل معا وبقوة لنضمن احترام حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي .

وفي وضع يحدث فيه انهيار تام تقريبا للشقة ، حيث تتصرف الأطراف انطلاقا من أسوأ شكوكها ، يكون الوزع السريع لمراقبي الأمم المتحدة على حدود البوسنة ذا أهمية خاصة ويحظى بتأييدنا التام .

إن اقتراح تشديد الجزاءات رسالة واضحة إلى جميع من يشاركون في أنشطة مهربات الحرب بأن مخالفة الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة هي أمر لن يتسامح المجتمع العالمي بشأنه . إن مشروع القرار المعروض على المجلس يمثل خطوة هامة لضمان التنفيذ الفعّال للجزاءات . وإن اعتماد هذا المجلس له بالاجماع سيمثل رسالة في وقتها إلى جميع الذين يتحملون المسؤولية عن المأساة الحالية في البوسنة والهرسك .

إننا اليوم نشارك الآخرين في مطالبة الأطراف بوقف الأعمال القتالية ، واحترام وقف إطلاق النار والالتزام بالتسوية السياسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

المتكلم التالي هو ممثل ليتوانيا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء بهيانه .

السيد غوريكاس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أود أن أهنئكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، وأتمنى لكم النجاح الكبير خلال مداوات المجلس بشأن المسائل البالغة الأهمية والصعوبة .

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديري لهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن ، أهم هيئة تابعة للأمم المتحدة ، الموكولة إليه المهمة الثقيلة الخاصة بصيانة السلم والأمن في عالمنا المترابط .

يود وفد ليتوانيا أن يعرب عن آرائه بشأن المسألة الحرجة الخاصة بالبوسنة والهرمك بسبب تفهم ليتوانيا حكومة وشعبا لأثار العدوان الكامل ضد ذلك البلد . إذا كان الاستيلاء الصربي على الأراضي والنتائج المأساوية "للتطهير العرقي" سيسمح لها بالبقاء ، فإن هذه تمثل سابقة تعيسة لجميع المعتدين المحتملين في جميع أنحاء العالم . إننا نرى بالفعل جوانب العدوان الصربي تحدث مرة أخرى في منطقة نهر دنيستر من مولدوفا وأبخازيا في جورجيا . وليس من الصعب أن نتوقع وقوع المزيد ، حيث أن العدوان الصربي في البوسنة والهرمك كان حتى الآن حملة قليلة التكاليف ، قليلة المخاطر وذات نتائج كبيرة . وحتى وإن كان لصربيي البوسنة تطلعات سياسية صحيحة ، ما من شيء يمكنه تبرير العدوان المسلح والطرده الجماعي للسكان المدنيين الأبرياء وقتلهم في البوسنة والهرمك .

ومع ذلك ندرك أنه قد توجد أسباب وجيهة تجعل من المستحيل أو من غير المستصوب في رأي مجلس الأمن أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أو هيئات دولية أخرى التدخل من أجل الدفاع عن البوسنة والهرسك ضد العدوان . ولكن إذا لم يكن المجتمع الدولي بقادر على توفير الدفاع الفعال ، فلا يجوز له أخلاقيا أن ينكر على شعب البوسنة والهرسك حق الدفاع عن النفس .

إن حق الدفاع عن النفس حق أصيل تتمتع به كل دولة ذات سيادة . وهو مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي ، مكرس في ميثاق الأمم المتحدة . وليس من حق أي هيئة دولية أن تنتزع ذلك الحق أو تقلصه ، وعلى وجه الخصوص إذا لم تستطع توفير - أو لن تقوم بتوفير - دفاع كاف عن الضحية . ومواصلة تضيق الخناق على ضحية تخوض صراع حياة أو موت أمر غير مقبول أخلاقيا ولا قانونيا شأنه شأن عدم التمييز بين المعتدي والضحية .

لتلك الأسباب ، تحث ليتوانيا مجلس الأمن على أن ينظر بجدية في رفع الحظر المفروض على توريد السلاح إلى البوسنة والهرسك حتى يتاح على الأقل لتلك الدولة ذات السيادة أن تدافع عن نفسها ضد الهجوم الوحشي لقوات العدوان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ليتوانيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل كرواتيا . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي

شرف بلدي أن يتناول الكلمة للمرة الأولى أمام مجلس الأمن . وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لكم ، يا سيادة الرئيس ، وللأمين العام ، ولرئيس المؤتمر المعني بيوغوسلافيا السابقة ، وللمقرر الخاص لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا ، وللمفوضية السامية لشؤون اللاجئين على جهودهم الجريئة الرامية إلى إحلال السلم وإنهاء المعاناة الانسانية . وتشعر كرواتيا بالعرفان لجميع الجهود التي بذلها مجلس الأمن لوقف العدوان على دولتين عضوين بالأمم المتحدة - هما جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك .

كما نشعر بالعرفان للبلدان التي أسهمت بالقوات التي لا تدخر جهداً أو تضن بمخاطرة من أجل تقديم المساعدة .

لقد رحب السيد فرانيو توجمان ، رئيس جمهورية كرواتيا ، في الرسالة التي وجهها مؤخراً إلى الأمين العام بما حقته قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة من نتائج لا تمارى فيما يتمل بوقف إطلاق النار في كرواتيا وفي تحقيق بدء انسحاب الجيش اليوغوسلافي من الأراضي المحتلة جنوب دوبرفنيك . إلا أن تنفيذ خطة فانس للسلام ما زال يتعرض للأسف لتأخير خطير ، وما برحت الحالة في الأراضي المحتلة تتدهور وتتردى . وقد أكد رسمياً كبار مسؤولي الأمم المتحدة وقوة الحماية هذه الوقائع المثيرة للانزعاج .

ونحن نشهد الآن جهوداً متصلة لعسكرة المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة بالرغم من حقيقة أن جميع القوات المتمردة وشبه العسكرية الصربية كان من اللازم أن تكون قد سرحت ونزع سلاحها منذ فترة طويلة . وما زال اللاجئين والنازحون عاجزين عن العودة إلى ديارهم في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة ؛ ولا يزال من غير المتاح للحكومة الكرواتية أن تبسط سيطرتها داخل "المناطق الوردية" ؛ وما زالت أجزاء كبيرة من الحدود الكرواتية الدولية - التي تحظى باعتراف المجتمع الدولي - غير خاضعة لسيطرة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ؛ وما زالت الظروف الأساسية اللازمة لإنشاء إطار يتيح إعادة إدماج جميع الأراضي المحتلة - من خلال تنفيذ القانون الدستوري المتعلق بالأقليات - غير متوفرة حتى الآن . ولذا اقترح الرئيس توجمان أن تنفذ جميع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن تنفيذاً متسقاً وفورياً ، وطلب تعزيز ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، وفقاً للفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة .

وتجد كرواتيا من الضروري المطالبة بانفاذ أعمال قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة حتى يتسنى نزع سلاح جميع التشكيلات شبه العسكرية داخل المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة ، ووقف طرد السكان غير الصرب ، وإنهاء الغرض التي لا تطاق في تلك المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة . ونرجو أن يتسنى ، من خلال تنفيذ قرارات

مجلس الأمن وتوطيد ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، تهيئة الظروف اللازمة لإعادة ادماج المناطق التي تخمها الأمم المتحدة في النظام القانوني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي لجمهورية كرواتيا .

ونحن نعتقد أن من الضروري أن نشو بالتدهور الخطير الذي أصاب خطة فانس ، لأن ما يحدث في المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة لا يمكن فصله عن الحالة السياسية والعسكرية والانسانية السائدة في جمهورية البوسنة والهرمك المجاورة . وما لم تنفذ خطة الأمم المتحدة للسلام في كرواتيا ، فإن ذلك سيقلل من فرص نجاح خطة السلام الأكثر تعقيدا في البوسنة .

كما أن من شأن اخفاق خطة حفظ السلام في جمهورية كرواتيا أن يفتح الباب أمام الاعتراف بشمار العدوان على البوسنة والهرمك . وقد أسفرت أعمال العسكرة الجديدة للمناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة عن زيادة في قوة النيران الصربية التي تملها الإمدادات عبر حدود البوسنة والهرمك . إن ضعف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة واقتادها إلى التصميم يوفران تربة صالحة لظهور سياسة عدوانية صربية ، وهي سياسة اتضحت بجلء في محاولة أخيرة لإعلان "توحيد" الأراضي المحتلة في كرواتيا والبوسنة والهرمك في دولة صربية مطمئنة ، هدفها النهائي أن تصبح جزءا من صربيا الكبرى . ولذا ينبغي أن يدين مجلس الأمن الاستعدادات الجارية لتنظيم استفتاء لتوحيد هذه الأراضي ، وينبغي لقوة الحماية أن تمنع اجراءه .

إن تجميد الحالة الراهنة داخل المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة قد سمح للقوات الصربية بنقل معظم قواها العاملة إلى ميدان القتال في البوسنة والهرمك . ومن الأراضي المحتلة في البوسنة والهرمك تشن هجمات جديدة على أراضي جمهورية كرواتيا ، ويتيح التدفق المتصل للإمدادات استمرار احتلال أراضي كرواتيا . وفي الوقت ذاته يتعرض الشعب في البوسنة والهرمك للموت جوعا لأن الأروقة الإنسانية الأساسية - التي نص عليها في قرار مجلس الأمن ٧٧٦ (١٩٩٣) - لم يجر إنشاؤها حتى الآن . ويؤدي تكثيف العدوان الصربي واستمرار سياسة "التطهير الاثني" إلى تفاقم الحالة المفجعة

بالفعل . وتفرض الموجات الجديدة من المهاجرين على كرواتيا أعباء تفوق الجـزاءات التي فرضها قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) على صربيا والجبل الأسود .

وكانت جمهورية كرواتيا من أول بلدان العالم التي اعترفت باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية . وفي سبيل الدفاع عن البوسنة والهرسك ضد العدوان الصربي وتوفير مأوى للاجئين ، فعلت كرواتيا والكرواتيون في البوسنة والهرسك أكثر مما فعلت سائر البلدان مجتمعة . ويمثل العدد الكلي للاجئين الموجودين في جمهورية كرواتيا إلى ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ ، وهو عدد يساوي تقريبا عدد القوى العاملة في ذلك البلد . وقد أدى هذا إلى استثناء التضخم وإلى تدهور خطير في مستويات المعيشة في بلدي مما جعل أغلبية السكان يعانون من خطر سوء التغذية .

في أراضي الهرسك الغربية - حيث يمثل عدد الكروات إلى ٩٠ في المائة من مجموع السكان - يفوق اليوم اللاجئون المسلمون عدد السكان الكرواتيين . والمناطق الخاضعة لمجلس الدفاع الكرواتي هي الجزء الوحيد من البوسنة والهرسك الذي يستطيع المسلمون أن يشعروا فيه بالأمن من المذابح الصربية . وبالرغم من هذا ، وبينما العالم يرقب في سلبية تامة الغزو الصربي واستمرار "التطهير الإثني" في البوسنة والهرسك ، تنتقد كرواتيا لعدم استعدادها استقبال كل موجة جديدة من اللاجئين .

لقد سبق لكرواتيا أن اقترحت إنشاء مناطق آمنة للاجئين في البوسنة والهرسك ، وهذه المناطق من وجهة النظر السياسية ، تمثل أكثر النهج فعالية وفائدة في معالجة هذه الحالة المروعة . وينبغي تنظيم هذه المناطق الآمنة بالدرجة الأولى في البلدات الرئيسية المحاصرة وحولها في البوسنة والهرسك وذلك من خلال رفع الحصار الصربي وفتح ممرات إنسانية دائمة تؤدي إليها . ومن شأن أي حل آخر الإسهام فقط في استمرار الممارسة العنصرية المتمثلة بـ "التطهير الإثني" .

ويقوم المجتمع الدولي أيضا بممارسة ضغوط دبلوماسية وإعلامية هائلة على كرواتيا عندما يكون بقاء البوسنة والهرسك والدفاع عنها عرضة للخطر . وقد قدمت كرواتيا - طبقا للاتفاق المشترك الموقع من جانب رئيسي الجمهوريتين - مساعدة عسكرية للكرواتيين في البوسنة والهرسك ولل قوات التابعة للحكومة البوسنية في محاولة لوقف ، أو على الأقل التخفيف من العواقب المريعة المترتبة على سياسة الإبادة المتمثلة في ممارسة "التطهير الإثني" التي ينفذها الجانب الصربي . وعلى الرغم من هذه الحقيقة ، وجهت أصابع الاتهام الى كرواتيا بغزو واحتلال البوسنة والهرسك . لقد نعت المسلمون كرواتيا بالخيانة ، واتهموها بإجراء مفاوضات سرية مع الصرب تتعلق بتقسيم البوسنة والهرسك ، بالرغم من أن القوات الكرواتية كانت تدافع ببسالة عن بوسانسكي برود ، وتنظر يائسة لإنشاء الممر الإنساني الدولي بموازاة هذا الطريق . وليس فقط أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لم تقم بفتح هذا الممر أبدا ، بل أن المدن المجاورة في كرواتيا ، وخصوصا سلافونسكي برود ، قد تعرضت للقصف الوحشي لعدة شهور . ولذلك فقد أجبرت الوحدات الكرواتية على التراجع .

ولقد واجهتنا نفس التحديات والشكوك عندما بدأت عملية تطبيع العلاقات الصربية - الكرواتية برعاية مؤتمر جنيف ، لأن الكثيرين حاولوا تفسير هذا ، دون مبرر ، على أنه خيانة للمسلمين في البوسنة والهرسك . ولسوء الحظ ، لم يحرز المزيد من التقدم في هذا المضمار ، بسبب الافتقار الى الضغط الدولي الحاسم على سلطات بلغراد .

ولم يطرأ أي تغيير في سياسة جمهورية كرواتيا فيما يتعلق باستقلال جمهورية البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية . لقد كانت كرواتيا ، والكروات في البوسنة والهرسك أول من أيد الإطار الدستوري الذي اقترحه الرئيس المشارك السيد سايروس فانس واللورد أوين في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا . كما أننا نؤيد تأييدا قويا المفاوضات الجارية في الفريق العامل العسكري المختلف وإقامة تحالف سياسي ودفاعي بين المسلمين والكروات بهدف تحقيق وقف الأعمال الحربية وتوفير الحلول السياسية .

إن أولوياتنا تتمثل في تحقيق السلم والانتعاش في فترة ما بعد الحرب ، ولا نود بالتأكيد أن نستدرج إلى سفك دماء لا نهاية له في البوسنة والهرسك . إلا أننا لا نزال على تصميمنا بتأييد حل سياسي ودستوري في البوسنة والهرسك يكفل أيضا حقوقا متساوية للشعب الكرواتي . وفي هذا المضمار ، فإننا على استعداد للقبول بأي حل تفاوضي يتفق بشأنه بين الأمم الثلاث التي تشكل البوسنة والهرسك .

لقد بذلت كرواتيا جهودا كبيرة من أجل وقف الأحداث المؤلمة ، بالرغم من أنها أحداث معزولة ، التي وقعت بين الكرواتيين والقوات المسلمة في بعض المناطق في البوسنة والهرسك . وهذه الحوادث وهي محاولات تم إعدادها إلى حد كبير بغية كسر التحالف الكرواتي - المسلم ضد العدوان الصربي ، أو أنها عكست اختلاف وجهات النظر بين المسلمين والكروات فيما يتعلق بالمستقبل الدستوري للبوسنة والهرسك .

ومع شعورنا بالاستياء الشديد ، علينا أن نؤكد بأن كرواتيا قد استخدمت مرة أخرى كبش فداء في المأساة المتصاعدة التي أخذت تعم أرجاء البوسنة والهرسك . ولا نعتقد أن الطريق إلى السلام يتم من خلال القول بأن الضحية والمعتدي مذنبان على حد سواء . ليس هناك من شك بأنه في الحرب المربعبة الدائرة في يوغوسلافيا السابقة ، فإن الجانب الصربي هو المعتدي بينما الضحايا هم من المسلمين والكروات والآخرين من غير الصرب . لقد آن الأوان كي يتخذ مجلس الأمن التدابير الحاسمة . لقد آن الأوان لوقف العدوان وعزل المعتدي ومعاقبته . لقد آن الأوان لتمكين البوسنة والهرسك من

ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس . لقد آن الاوان لإرغام المتمردين الصرب في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا ، وإرغام سادتهم في بلغراد ، على أن يقبلوا أخيراً بمبادئ وقرارات المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا .

إن كرواتيا تريد للبوسنة أن تنعم بالسلام وأن تبقى على سلامتها ليس فقط من أجل حماية الحقوق المشروعة للسكان الكرواتيين في دولنا المجاورة ، ولكن أيضا بسبب الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية التي تجمع بين البلدين . وعندما نحث مجلس الأمن على تهيئة الظروف الضرورية لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة كي تظطلع بولايتها بنجاح في كرواتيا فإننا نحاول تمكين الأمم المتحدة من نقل قوات حفظ السلام النبيلة والشجاعة الى جمهورية البوسنة والهرسك ، حيث يتواصل العدوان الصربي . إن الهدف النهائي لكرواتيا لا يزال يتمثل في الاحتفاظ بمداقة لا تنقطع وبعلاقات راسخة مع البوسنة والهرسك تقوم على حل دستوري مقبول تماما من جانب جميع الأمم الثلاث التي يتشكل منها ذلك البلد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل كرواتيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل أذربيجان . وأدعوه إلى شغل مقعد على

طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد حسنوف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحوا لي ،

السيد الرئيس ، أن استهل كلمتي بتقديم التهنئة لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . وإنني متأكد بأن حكمتكم وخبرتكم الواسعة ستؤدي إلى نجاح أعمال المجلس وستخدم قضية تعزيز السلم والأمن في عالمنا .

وأود أيضا أن أنوه ، بوجه خاص ، بالعمل الذي قام به رئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ، الممثل الدائم لفرنسا ، السفير جان برنار مريميه . ففي ظل إدارته القديرة ، أظهر المجلس عزمه على إيجاد طرق لحل النزاع المتطاوّل في يوغوسلافيا السابقة .

لقد مضى وقت طويل الآن ، منذ أن تركز اهتمام المجتمع الدولي على الأحداث الجارية في يوغوسلافيا السابقة ، التي أصبحت أراضيها بؤرة توتر مستديم في وسط أوروبا . ولم تكن الأمم المتحدة أبدا ، ومجلس الأمن خصوصا ، غير مباليين إزاء المسار المحزن للنزاع ، واليوم فإننا نعرب عن امتناننا للسيد سايروس فانس واللورد أوين ، بوصفهما الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا وأيضا للسيدة ساداكو أوغاتا ، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والسيد تاديوتس مازوفسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، على جهودهم الدؤوبة لحل المشكلة والتخفيف من معاناة مئات الألوف من الناس الذين ألقى بهم عنوة في معيمة الأحداث الجارية في جمهورية البوسنة والهرسك .

إن نهاية الحرب الباردة ، التي أزالنا انقسام العالم إلى معسكرين متعارضين ، أزالنا أيضا تهديد المواجهات العسكرية الكونية . لقد سقطت الامبراطوريات الشمولية ، وانضمت إلى المجتمع الدولي دول حديثة الاستقلال تحاول أن تحل مشكلة تعزيز سيادتها الوطنية وأمنها تمشيا مع مبادئ الديمقراطية والتعايش السلمي . وفي الوقت نفسه ، علينا أن نعترف بكل أسف أن التحولات التي بدأت في أراضي الاتحاد السوفياتي السابق ، لم تؤد بعد في أوروبا الوسطى والشرقية إلى قيام نظام مستقر للأمن الجماعي في تلك المنطقة الشاسعة .

ولقد جعل قادة بعض البلدان من القومية العدوانية والتوسع الإقليمي حجر الزاوية في سياساتهم تجاه أبناء بلدهم السابق . ونتيجة لذلك ، شهدنا انبعاث الممارسة الشنيعة المتمثلة في "التطهير الإثني" في وقت بدا فيه انتصار القيم الإنسانية العالمية وشيكا .

فمنذ أكثر من ستة شهور الآن ، ونحن نشهد القوات الانفصالية الصربية المدعومة من بلغراد وهي تقوم بصورة فعالة بتقطيع أوصال جمهورية البوسنة والهرسك . ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يشطّل مجلس الأمن بعملية تقويم لكل من أعمال بلغراد التي تدخلت في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة ذات سيادة - والأعمال التي تقوم بها الوحدات المسلحة التابعة للانفصاليين الصرب والتي تقوض من الداخل سلامة البوسنة والهرسك كدولة .

ومما يكتسي أهمية بالغة أن يدلل المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بمفئة خاصة ، على حزمه وتصميمه في هذه الحالة ، وأن يوضح للقادة الصربيين بل وكل من يخططون ويسعون للتوسع الاقليمي بالوسائل العسكرية على حساب الآخرين أن العالم لن يقبل أي تعديل للحدود عن طريق العنف أو القوة العسكرية . والتقدير المتسق بهذا المبدأ هو وحده الذي يمكن أن يعيد السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك ، وأن يضع حدا للطرد الجماعي القسري للمواطنين المسالمين من ديارهم .

إن جمهورية أذربيجان على اقتناع بأن أحد العناصر الاساسية للنهج الشامل لتسوية هذا الصراع هو المبدأ الاساسي ، مبدأ السلامة الاقليمية للدول . وتضم جمهورية أذربيجان صوتها الى المناشدات السابقة الموجهة لكل أطراف الصراع ، باحترام السلامة الاقليمية للبوسنة والهرسك . وهي لا تنوي الاعتراف بأية تشكيلات وطنية أو اقليمية قد تعلن من جانب واحد ، أو أية آليات قد تفرض انتهاكا للسلامة الاقليمية لتلك الدولة أو أية دولة أخرى . وتؤيد جمهورية أذربيجان تأييدا تاما الدعوة الى وضع حد فوري لأي تدخل من خارج حدود البوسنة والهرسك ، بما في ذلك تسلل الوحدات والقوات المسلحة غير النظامية الى ذلك البلد .

وختاما ، يناشد وفدي مجلس الأمن اتخاذ كل الخطوات اللازمة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لتحقيق الوقف الكامل للأعمال القتالية في هذه المنطقة ، والاستعادة الكاملة لسيادة الدولة والسلامة الاقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك ، والوقف الكامل لممارسة "التطهير العرقي" غير الانسانية التي تتنافى مع كل معايير الحياة الانسانية على وجه الأرض ، وإدانة أعمال الانفصاليين الصربيين من مواطني جمهورية البوسنة والهرسك ، باعتبارها أفعالا تستهدف تقطيع أوصال هذه الدولة ، وذلك على أساس أن المجتمع الدولي لن يقبل أبدا سياسة الامر الواقع فيما يتعلق بالتقسيم القائم حاليا للبلد ، أو أية محاولات لتغيير الحدود المعترف بها دوليا بالقوة ، وأن يقدم مساعدة شاملة للاجئين وللمشردين ، وأن يساعد على العودة الى ديارهم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أذربيجان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الكويت . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ،

والإدلاء ببيانه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة

المجلس لهذا الشهر ، وأثقا من مقدرتكم الكبيرة على إدارة أعماله على خير وجه .

إنكم تمثلون هنغاريا ، البلد الجميل والصديق الذي تربطه ببلادي الكويت أوثق

الروابط . وأود أن أعبر عن شكرنا لسلفكم ، السفير والصديق السيد جان برنارد

مريميه ، المندوب الدائم لفرنسا ، على الحكمة والمقدرة التي أدار بها أعمال

المجلس خلال الشهر الفائت .

رغم مرور وقت طويل منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٧٧٠ (١٩٩٢) ، والقرار ٧٧١

(١٩٩٢) ، ورغم مرور أكثر من سبعين يوما على انتهاء مؤتمر لندن الخاص بتسوية

النزاع في أراضي يوغوسلافيا سابقا ، لم يطرأ أي تقدم نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن

الخاصة بالبوسنة والهرسك ، ولا نحو تنفيذ منجزات مؤتمر لندن ، ومازال شعب جمهورية

البوسنة والهرسك يتعرض لحرب الإبادة الشاملة على أيدي القوات الصربية ، والقوات

المدعومة من قبل صربيا والجبل الأسود . وقد نتج عنها ازهاق أرواح الآلاف من

الابرياء وتشريد قسم كبير من مواطنيها بعيدا عن ديارهم وممتلكاتهم .

لقد قام المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الدولية ، ومقرر المجلس الاقتصادي

والاجتماعي ، بأعداد تقرير مفصل عن الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان في

أقليم يوغوسلافيا سابقا .

ولقد ذكر التقرير المقدم إلينا في الوثيقة (S/24766) المؤرخ في ٦ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أن :

"النزاع العسكري في البوسنة والهرسك الذي يهدف إلى تحقيق "التطهير

الإثني" ، مسألة مثيرة للقلق بمفّة خاصة وملحّة للغاية . ولذلك ، ووفقا

لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٣/د-١/١ ، قرر المقرر الخاص أن يعد التقرير

الدوري الحالي كي يلغت انتباه لجنة حقوق الانسان ومجلس الامن ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وجميع الحكومات والمنظمات المعنية الى اخطر المشاكل الملحة المرتبطة بسياسة التطهير الإثني "... .

ويبدو للمجتمع الدولي الآن أن التطهير العرقي الجاري في البوسنة والهرسك على أيدي القوات الصربية ليس نتيجة للحرب ، بل إنه هدف من أهدافها . وبالفعل فإن مسلمي البوسنة والهرسك معرضون للابادة إذا لم يتخذ المجتمع الدولي اجراءات معينة لانقاذهم .

إن جمهورية البوسنة والهرسك هي عضو في الامم المتحدة . ولقد اتخذ مجلس الامن أكثر من قرار يؤكد فيه على سلامة أراضي جمهورية البوسنة والهرسك وسيادتها الإقليمية . وفي محاولة للحد من القتال اتخذ المجلس قرارات منها اعلان أجواء البوسنة والهرسك منطقة محظورة لعمليات الطيران الحربي ، ووضع المدفعية والأسلحة الثقيلة تحت الرقابة الدولية ، واطلاق سراح كافة الأسرى والمحتجزين ، وإغلاق معسكرات الاعتقال ، وإنهاء سياسة التطهير العرقي . ولكنه من المؤسف أن نرى عدم تنفيذ لهذه القرارات ، بل وخرق لحظر الطيران الحربي ، وعدم وصول المساعدات الانسانية الحيوية الى مواطني البوسنة والهرسك . وكل هذا يمثل انتهاكا خطيرا لمبادئ وأحكام القانون الدولي ، واتفاقية جنيف الرابعة ، وميثاق الامم المتحدة .

إنه لمن دواعي قلقنا البالغ استمرار الوضع المأساوي في البوسنة والهرسك ، وعدم الالتزام بالوعود التي قطعتها حكومة بلغراد في مؤتمر لندن ، وغياب هيكلية شابتة لمتابعة وعود هذه الحكومة في مؤتمر لندن . ولذلك نعتبر أن الحرب الدائرة في البوسنة والهرسك ليست حربا أهلية ، وإنما هي حرب اباداة لشعب دولة مستقلة ، واحتلال غاشم لأراضيها .

وتبعاً لذلك ، فنحن نحث مجلس الأمن على اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بإعلان أجواء جمهورية البوسنة والهرسك منطقة محظورة لطيران صربيا والجبل الاسود ، وآخرها قرار المجلس ٧٨٦ (١٩٩٣) الذي اتخذته المجلس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي ، ووصولا الى ضمان انسحاب القوات الصربية النظامية وغير النظامية من أراضي هذه الجمهورية واننا نطالب المجتمع الدولي بتوفير كل دعم لتمكين حكومة البوسنة والهرسك من ممارسة حقها الشرعي في الدفاع عن نفسها ، سواء كان هذا الدعم ماديا أو عسكريا أو معنويا . وهذا الامر يتطلب رفع الحظر المفروض على امدادات السلاح لجمهورية البوسنة والهرسك ، خصوصا إذا استمر غياب امكانية توفير الدفاع الجماعي عنها .

إن الكويت لترجو أن يصدر عن اجتماعكم هذا قرار يرفع ذلك الحظر المفروض على امداد السلاح . كذلك ، فاننا نطالب بملاحقة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وتقديمهم للمحاكمة وفق مبادئ وأحكام القانون الدولي ، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الامن ٧٧١ (١٩٩٣) والقرارات الاخرى ذات الصلة .

إننا نؤيد حق جمهورية البوسنة والهرسك ، شعبا وحكومة ، بمطالبة صربيا والجبل الاسود بتعويضات عادلة عن خسائرها في الارواح والممتلكات .

تحتاج الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك الى اجراءات طارئة من جانب المجتمع الدولي . فالاولوية يجب أن تكون لحماية حق الانسان في الحياة وضمان حمايته . ونظرا للطابع المفجع للحالة الراهنة في البوسنة والهرسك ، فعلى المجتمع الدولي زيادة المساعدات الانسانية لمواطني هذه الجمهورية ، وايلاء الاولوية لفتح ممرات للاغاثة الانسانية ، وبصورة سريعة وحازمة الى جميع المناطق المحاصرة . إن هذه الخطوات جميعها ولا شك تشكل اجراءات فورية وعاجلة لوقف العدوان الصربي ، وتنفيذ القرارات الحالية لمجلس الامن ومقترحات مؤتمر لندن حول الاتفاق التفاوضي الدستوري . لقد نجح مجلس الامن بشكل واضح في تثبيت دعائم السلم في مناطق عديدة في العالم ،

وخاصة من خلال بلورة مفهوم الأمن الجماعي الذي يعطي لقرارات المجلس مصداقيته في جعل قراراته نافذة وواجبة التطبيق .

ونحن نأمل أن تنفذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالبوسنة والهرسك حتى يتمتع هذا الشعب بحقه الانساني في الحياة في وطنه بسلام واستقرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل أفغانستان ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي بادئ ذي بدء أن أتوجه اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . ونعرب عن تمنياتنا بنجاحكم في رئاستكم وخصوصا ان الموضوع قيد النظر هو الحالة الخطيرة في أراضي البوسنة والهرسك .

ونشني أيضا على المقدرة الفذة التي أدار بها الممثل الدائم لفرنسا أعمال المجلس خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر .

وبعد أن استمعت باهتمام الى بياني الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا السيد سايروس فانس واللورد ديفيد أوين ، وكذلك الملاحظات التي تنم عن نفاذ بصيرة التي أدلها بها المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان السيد مازوفسكي ، والمعلومات التي قدمتها السيدة أغوتا ، مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، أصبح بيّنا أن هناك خطأ واضحا يفصل بين الظالم والمظلوم . لقد فقدت البوسنة ثلاثة أرباع أراضيها للمعتدي الصربي . ويجري "تطهير" شعبها على نحو منهجي على أساس انتماؤه الإثني . وكما يبين تقرير السيد مازوفسكي الوارد في الوثيقة S/24766 ، تحدث انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان في البوسنة والهرسك في الوقت الذي تجري فيه مفاوضات وتعلن فيه تعهدات في جنيف . وقد أورد التقرير ما يلي بشكل محدد :

"ولقد أسفرت تلك الانتهاكات عن معاناة عدد كبير من السكان وفقدانهم لحياتهم . وهناك آلاف آخرون تتعرض حياتهم للخطر وتنتهك كرامتهم الانسانية وما لم تتخذ تدابير فورية ، فإن الكثيرين منهم سيهلكون قبل نهاية الشتاء القادم . وكما سبق البيان في التقرير الاول ، فإن السكان المسلمين هم الضحايا الرئيسيون المهددون بالإبادة الفعلية" . (S/24766 ، الفقرة ٥)

وبينما يرحب وفد بلدي بالعمل البطولي والمضني الذي تخطله به قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، والأفراد السالف ذكرهم ، فإننا نعتقد أنه يتعين اتخاذ المزيد من الاجراءات الفورية قبل فوات الاوان لشعب البوسنة .

إن أفغانستان التي مرت بتجربة حرب عدوان رهيبة منذ وقت ليس ببعيد ، لتشاطر وتتفهم الآلام والشعور بالاحباط والمعاناة الذي يحس به شعب البوسنة والهرسك . إننا نعرف كيف يشعر المرء عندما يقوم معتد أجنبي مزود بأسلحة فتك وتدمير حديثة بغزو أراضيه واخضاع مواطنيه الأبرياء لمعاناة وفظائع لا انسانية تجل عن الوصف . والتضامن الاسلامي ليس وحده الركيزة التي تنطلق منها معارضتنا للعدوان على السيادة الوطنية ، والسلامة الاقليمية ، وحقوق الانسان الاساسية ، والوحدة الوطنية لشعب البوسنة والهرسك . إن الدفاع عن المظلومين ضد الظالمين والمعتدين مسألة مبدأ بالنسبة لدولة أفغانستان الاسلامية . ولا يختلف الامر اذا كانت الدولة المظلومة مسلمة أو غير مسلمة . والحالة في البوسنة والهرسك حالة واضحة للصراع بين العدل والظلم ، وبين الصواب والخطأ ، وبين احترام حقوق الانسان الاساسية وإغفالها . وهذا هو السبب الذي يجعلنا نرى أن من واجبنا الاخلاقي أن نقف بقوة الى جانب المبادئ التي كافحت المنظمة لرفع لوائها طيلة عقود عديدة .

ومن المؤكد أن الأمم المتحدة قد قدمت ، من خلال المجلس ، اسهامات مشكورة لصون السلم والامن الدوليين ، وقد حالت بالفعل دون هلاك الآلاف من البشر الأبرياء في بور التوتر في كل بقاع العالم . إلا أنه في حالة البوسنة والهرسك ، كانت المنظمة

الى حد ما مصدر احباط وخيبة أمل لكل الذين يؤمنون بالعدالة الدولية ، والذين يعلقون آمالهم على المنظمة ويضعون شقتهم فيها . وقد يصدق ذلك بصفة خاصة بالنسبة للذين يتشككون في سلامة وتبرير فرض حظر للأسلحة على شعب البوسنة والهرسك مما يعوق بشكل خطير حقه الذاتي والعدل في الدفاع عن النفس .

ولننظر بمنطق عقلاني في مثل هذا الزعم .

ولنبحث في منطق هذا الادعاء . إن قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) يقدم الدليل الحاسم والكافي على أن المجلس لم يفرض حظرا على البوسنة والهرسك . وفي الحقيقة ، إن القرار ٧١٣ (١٩٩١) تناول الصراع بين الطرفين ، كرواتيا وصربيا والجبل الأسود ، في الوقت الذي لم تكن فيه البوسنة والهرسك هي القضية . وفي الحقيقة ليس هناك أي معنى قانوني أو تقني لقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) يتصل بالبوسنة والهرسك ، لأن القرار اتخذ في ١٩٩١/سبتمبر ، بينما اندلع الصراع في البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل ١٩٩٣ .

وإن الفقرة في قرار مجلس الأمن التي تجعله أكثر قربا من الانطباق على جمهورية البوسنة والهرسك هي الفقرة ٦ من المنطوق ، التي تنص على أن مجلس الأمن : "يقرر ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بأن جميع الدول من أجل استتباب السلم والاستقرار في يوغوسلافيا ، ستنفذ فوراً حظراً عاماً وكاملاً على جميع إمدادات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى يوغوسلافيا حتى يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك في أعقاب المشاورات بين الأمين العام وحكومة يوغوسلافيا" .

ربما يكون واضحاً من ذلك النص أن قرار مجلس الأمن فرض الجزاءات على ما كان يسمى بيوغوسلافيا في ١٩٩١/سبتمبر ، عندما كانت صربيا والجبل الأسود في حرب ضد كرواتيا . وهناك أمر واضح ، وهو أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ لم تكن جمهورية البوسنة والهرسك هي جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية في عام ١٩٩١ . ومن وجهة النظر القانونية يبدو أنه من غير المعقول أن نحتج إن دولة ذات سيادة في البوسنة والهرسك ستكون معرضة لحظر أسلحة وجزاءات لأنها كانت في يوم من الأيام جزءاً من جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية . وبالإضافة إلى ذلك ، إن جمهورية البوسنة والهرسك ، بعد انتخاب حكومة بأملوب ديمقراطي في بدايته ١٩٩٣ ، أعلنت استقلالها في شباط/فبراير ١٩٩٣ واعترف بها بعد ذلك المجتمع الدولي باعتبارها دولة ذات سيادة ، قبلت في الأمم المتحدة بعد الاعتراف بشرعية حكومتها . وأن قبول

مفهوم أن دولة البوسنة والهرسك ذات السيادة تخضع لإملاءات سياسية تؤثر على يوغوسلافيا سابقا قد يتعارض مع إعلاننا عن الاعتراف بالبوسنة والهرسك بوصفها دولة ذات سيادة .

فقد يكون أكثر إيلاما أن نلاحظ أن الحظر على شحن الأسلحة يفيد الجانب الصربي ، الذي يحظى بالدعم النشط من جانب القوات المسلحة اليوغوسلافية السابقة ، بينما يجعل الجانب البوسني في وضع شديد التضرر . وعلاوة على ذلك ، إن الجزاءات لم تنفذ بحسم . وقد ذكر سفير الولايات المتحدة بعض الانتهاكات أثناء هذه المناقشة .

وفي رأينا أن كل مبدأ ورد في الصفحة الأولى من ميثاق المنظمة قد انتهك في حالة البوسنة والهرسك ، ونتيجة لذلك فإن ٧٠ في المائة من أراضي ذلك العضو المستقل ذي السيادة والصغير في الأسرة الدولية قد احتلت دون وجه حق وأمر مئات الآلاف من المسلمين الأبرياء في البلد ، وطرد الكرواتيون من منازلهم وتعرضوا لسياسة "التطهير العرقي" البغيضة ، التي عرضت السكان المسلمين في البلد لمعاملة تجل عن الوصف وتهديدات بالابادة .

إننا نسمع بعض من يعربون عن مخاوفهم من أن رفع حظر الأسلحة ربما يؤدي إلى زيادة تصعيد الصراع . وقد كنا نحبذ أن يقدموا لنا بديلا فعالا وعمليا للحيلولة دون القضاء على أمة واهبتها والتدمير الكامل لدولة عضو فتية في هذه المنظمة .

لقد دخلنا مرحلة جديدة في العلاقات الدولية . وقد شجبنا العدوان واتخذنا موقفا موحدا في مواجهة استخدامه ضد دول ذات سيادة . وقد تعهدت أوروبا منذ وقت طويل بتصميمها على ضمان وتعزيز السلم . ولا تزال الذكريات الرهيبة للمحرقة في أذهاننا ، ولكن من المدهش أن المجتمع العالمي لا يزال يتعين عليه أن يتخذ إجراء حاسما في مواجهة العدوان السافر ضد دولة ذات سيادة - على الأقل بإزالة حظر الأسلحة الذي لا مبرر له ، ومن ثم تمكين هذه الأمة الضعيفة من الدفاع عن نفسها .

من سوء الطالع حقا أن نرى مبادئ احترام السيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، التي تمثل حجر الزاوية في المنظمة وحركة بلدان عدم الانحياز ، تنتهكها على نحو مستمر يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) ، التي كانت في

يوم من الايام من بين مؤسسي الحركة ، وقد ساعدت في رفع هذه المبادئ باعتبارها عناصر أساسية . وأن مربيا والجبل الاسود يمكن أن تعيدا احياء روح يوغوسلافيا سابقا بالاستسلام للعدالة وللمطالب المجتمع الدولي .

ونعتقد أن مشروع القرار الذي يتعين اعتماده بعد المناقشة الحالية يجب أن يكون له أثر يتجاوز ترديد القرارات السابقة التي اتخذها المجلس بشأن الحالة في البوسنة والهرسك وأنه ينبغي أن يضع سياسة عملية تستهدف إنهاء المأساة في ذلك البلد . ان مشروع القرار يجب أن يحذر بوضوح لا لبس فيه المعتدين الصربيين ومؤيديهم من أن العالم لن يقف مكتوف اليدين وأن جرائمهم لن تغفل من العقاب .

إن ما نحن بحاجة إليه اليوم ليس قرارات شبيهة بتلك التي اتخذناها من قبل ، ولكن بالاحرى نحن بحاجة إلى قرار ينادي بعمل إيجابي ، قرار لن يضع شعب البوسنة والهرسك في موقف أكثر تضررا وأكثر معاناة . وأن وفدي ، بينما يؤيد فكرة إنشاء ملاجع آمنة للاجئين داخل أراضي البوسنة والهرسك وينادي بمنطقة حظر طيران أكثر تحديدا تحظر فيها الطائرات العسكرية في المجال الجوي البوسني ، يؤيد أيضا جهود الأمم المتحدة ، ووكالاتها المختلفة والمنظمات غير الحكومية التي تساعد حاليا الشعب البوسني . ومع ذلك ، فإننا نشعر بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يمكن عمله للدفاع عن أبناء البوسنة والهرسك ولمساعدتهم للدفاع عن النفس .

وبينما نقدر جهود صيانة السلم للهيئة العالمية ، نعتقد أنه ، بالنظر إلى حقيقة أن الحظر قد زاد من الاحتلال مما يفيد المعتدين ، من الضروري رفع الحظر من جانب واحد حتى يمارس أبناء البوسنة حقهم في الدفاع عن النفس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أفغانستان على

كلماته الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل تونس . وادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى

الإدلاء ببيانه .

السيد خويني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس يود

وفد بلادي أن يعبر عن سروره الخاص بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إن إدارة
مداولات المجلس اليوم برئاسة دبلوماسي ماهر يمثل هنفاريا الصديقة ضمان لنجاح
أعمالنا وضمان بأن هذه الهيئة الهامة المكلفة بحفظ السلم والأمن في العالم متبذل
قصارى جهدها للاستجابة للأمال التي وضعها فيها شعب البومنة والهرمك وأيضا المجتمع
الدولي بأسره .

إن الوفد التونسي وهو يقدم لكم تهانيه ، فإنه يود التعبير لسلفكم معادة السفير جان برنار مريميه ، ممثل فرنسا ، عن امتنانه للطريقة المثلى والكفاءة العالية التي أدار بها أشغال المجلس خلال الشهر المنصرم .

(تكلم بالعربية)

إن وفد بلادي وقد استمع بكل اهتمام لما تفضل به رئيسا المؤتمر الدولي حول يوغوسلافيا القديمة السادة سايروس فانس واللورد أوبن ، وكذلك السيد مازوفسكي المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان والسيدة أوغاتا ، مفوضة الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، فإنه يعبر لهم جميعا عن مدى امتنانه لما يقومون به من نشاط حازم ومتبصر . كما أنه لا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا وإكبارنا لقوة الامم المتحدة للحماية التي تؤدي واجبها بكل تفرغ رغم صعوبة الظروف التي تحيط بها .

عندما انعقد المؤتمر الجمهوري الافريقي لحقوق الانسان في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي بتونس ، وهو المؤتمر التحضيري للمؤتمر العالمي الذي سيلتئم بفيينا سنة ١٩٩٥ ، قال سيادة الرئيس زين العابدين بن علي ، رئيس الجمهورية التونسية ، في كلمته الافتتاحية لهذا المؤتمر عند تطرقه لمأساة شعب البوسنة والهرسك :

"إنه بناء على تعلقنا بحماية حقوق الانسان ككل لا يتجزأ ، وبفض النظر عن العقيدة أو الجنسية أو الهوية أو الثقافة ، فإننا نعبر عن بالغ انزعاجنا إزاء عملية الطرد والتشريد والإبادة التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك دون مراعاة لأبسط القيم والمبادئ الانسانية" .

ويواصل سيادته :

"إن وقوفنا الى جانب هذا الشعب وانشغالنا بمستقبله إنما ينبع من اعتقادنا الراسخ بأن تحقيق المصير بالنسبة للشعوب والمحافظة على هويتها الثقافية واحترام مبدأ حرية اختيارها تمثل كلها القاعدة الاساسية لتكريس حقوق الانسان في أية رقعة من المعمورة" .

إن التقرير الذي أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان والذي عمم في ٦ تشرين

الثاني/نوفمبر الجاري بالوثيقة S/24766 والذي تضمن عملية الإبادة التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك ، يجعلنا نحس بنفس إحساس الانزعاج والاستنكار .

إن أعضاء مجلس الأمن قد لاحظوا ، دون شك ، ما جاء في هذا التقرير من ممارسات كنا نظن أنها تنتمي الى عهد ولى وانقضى ، حيث يقول التقرير :

"لقد أمغرت تلك الانتهاكات عن معاناة عدد كبير من السكان وفقدانهم لحياتهم . وهناك آلاف آخرون تتعرض حياتهم للخطر وتنتهك كرامتهم الانسانية وما لم تتخذ تدابير فورية ، فإن الكثيرين منهم سيهلكون قبل نهاية الشتاء القادم" . (S/24766 ، الفقرة ٥)

ويمضي التقرير فيضيف :

"إن الهدف الرئيسي من النزاع المسلح في البوسنة والهرسك هو إقامة مناطق متجانسة إثنية . ولا يبدو أن التطهير الإثني نتيجة للحرب ، وإنما هو بالآخرى هدفها وغايتها . وقد تحقق ذلك الهدف بالفعل" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٦)

ويتعرض التقرير أيضا الى الظروف القاسية داخل المخيمات حيث يجتمع هؤلاء الذين يحاولون الإفلات من عملية التصفية العرقية ، في حين تُلغى العاصمة سراييفو آخر أنفاسها ويفقد شعب البوسنة والهرسك كل أمل في إنقاذه . ذلك أنه لوحظت حالات موت في الشوارع من جراء الجوع والتعب والإرهاق علاوة على فقدان السكان كل ثقة في نجاعة المساعدة الدولية . ويستنتج التقرير من خلال هذا الوضع المأساوي أنه لا يمكن حماية هذا الشعب من التقتيل والإبادة إلا بإقرار وقف فوري للقتال في سراييفو والمدن الأخرى المحاصرة . ويؤكد التقرير في الختام على عنصر الإبادة وهو بذلك يعبر أحسن تعبير عما يحدث في عالمنا اليوم في وقت يتعالى فيه صوت المجتمع الدولي المعبر عن ارتياحه لبروز عهد جديد ، عهد النهوض بحقوق الانسان والديمقراطية والحريات الاساسية .

إنه من حقنا أن نتساءل عن معنى هذه القيم والمبادئ بالنسبة لشعوب البوسنة والهرسك عندما يسجل مائة ألف قتيل الى حد الآن في يوغوسلافيا القديمة ومليون مشرد

بدون مأوى ، إضافة الى أربعمائة ألف مواطن مهدد بالموت والجوع وبقساوة الطبيعة في فصل الشتاء ، وهي حالات مع الأسف الشديد مرشحة للتزايد أمام الوضع المتردي السائد . إنها لحقيقة مُرّة ، وإنها لتحديات متعددة . فلن يا ترى ترجع مسؤولية رفع هذه التحديات ؟

إن شعب البوسنة والهرسك لم يندخر جهدا قصد رفع هذه التحديات ولا تعوزه الجراحة أو الإيمان بعدالة قضيته - بل إمكانيات الحماية هي التي تعوقه . إنه من حق جمهورية البوسنة والهرسك ، بعد إحرازها صفة دولة عضو في المنتظم الأممي والتزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، أن تطالب بالحماية التي يوفرها القانون الدولي .

إن الكلمة التي أدلى بها وفد البوسنة والهرسك أمام مجلس الأمن يوم الجمعة الماضي تعطي الدليل على أن حكومته متعلقة بمبادئ الأمم المتحدة ، ولكن التقرير الذي استدللنا به فقرات عديدة منه ليوحى بمدى خطورة الشك الذي أصبح يساور الشعب البوسني تجاه المبادئ التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة . إنه حري بنا ، وبمجلس الأمن على وجه الخصوص أن يبدد هذه الشكوك الخطيرة . ذلك أن مصير هذا الشعب المهدد بالإبادة الكاملة يعد مسؤولية جسيمة على المجلس أن يتحملها باتخاذ القرارات المناسبة لخطورة الوضع الراهن اعتمادا على المبادئ الكونية التي يحتكم إليها في عمله . فالواجب يقضي على المجلس العمل على إيقاف فوري للقتال وعلى وجوب احترامه من قبل الجانب الذي يروم الى مزيد من الوقت للوصول الى فرض مخططاته نهائيا .

ومن هذا المنطلق فإن الشأن يدعو ، كما جاء في كلمة رئيس المجموعة العربية هذا اليوم أمام المجلس ، إلى المبادرة باعتبار الوحدة والسلامة الترابية للبوسنة والهرسك كما كانت عليه قبل الحرب ، وضع حد للممارسات المخجلة للتنمية العرقية التي كنّا نعتقد أنها صفحة قد طويت من تاريخ الانسانية منذ أمد بعيد ، إرجاع المواطنين المشردين والمهجرين إلى ديارهم ، تنفيذ القرارات الاممية ذات الصلة وبخاصة قراري مجلس الامن ٧٧ (١٩٩٣) و ٧٨١ (١٩٩٣) في إطار مبدأ احترام الشرعية الدولية ، تمكين قوات حفظ السلام من تجميع كافة الاسلحة الثقيلة ، اجلاء كافة القوى غير النظامية عن مدينة سراييفو ووضع المدن الاخرى المجردة من السلاح تحت حماية الامم المتحدة .

إن الامر يتعلق في الحقيقة بإعادة الامن والسلم الدوليين إلى نصابهما وفرضهما على أرض الواقع من منطلق المهام الموكولة إلى مجلس الامن بمقتضى ميثاق الامم المتحدة . كما يتعلق الامر بتوجيه رسالة شديدة الالفة من أعلى هذا المنبر تشير إلى أن "الكيل قد طفق" ، وتعيد إلى الاذهان جميع مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة منه المادة ٤٢ ، وإن لم يتييسر ذلك ، فالمادة ٥١ التي تنص على "الحق الطبيعي للدفاع عن النفس" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل تونس على الكلمات

الرفيعة التي وجهها إليّ .

وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة الـ ٣١٣٥ لمجلس الامن ، أدعو فخامة السيد

ايليا جوكيتش ، وزير الخارجية الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

وزير الخارجية جوكيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي وزيرا

للشؤون الخارجية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، عهدت إليّ حكومتي بمهمة مخاطبة اجتماع مجلس الامن اليوم .

تلتزم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التزاما تاما بوضع حد للحرب في البوسنة والهرسك وتبذل قصارى جهدها وتستخدم كل ما لها من نفوذ من أجل تحقيق ذلك . فقد

قبلت على نحو كامل كل القرارات المتخذة في مؤتمر لندن والمبادئ المعلنة فيه وتعتبر تنفيذها المتسق السبيل الوحيد لوقف هذه الحرب الدموية الجنونية .

وفي هذا السياق ، نود أن نشير بصفة خاصة الى أهمية الالتزام بالمبادئ التالية التي تقيدت بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقيدا تاما ومستمرا : التوصل الى حل شامل للأزمة اليوغوسلافية بالسبل السلمية وبمساعدة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ؛ وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك ، إيجاد حل سلمي على أساس الاتفاق التام بين فئات الشعب الثلاث - أي المسلمين والصربيين والكرواتيين ؛ وعدم انتهاك حرمة الحدود القائمة بين الجمهوريات السابقة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية باستثناء التغييرات التي يتم التوصل اليها بترتيبات سلمية ؛ ومراعاة حقوق الإنسان المعترف بها دوليا ومعايير الحريات الأساسية ؛ وإدانة ممارسة "التطهير الإثني" ووقفها أيّا كان مرتكبها وأيضا مورست ؛ وتقديم المساعدة الانسانية وايمالها بشكل عاجل وبدون اعاقه ؛ وأخيرا وليس آخرا ، الامتنال لجميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن الدولي .

يتمثل هدفنا الأساسي والاول في تحقيق سلم دائم . وتقدم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مساعيها الحميدة لوضع حد للحرب وإراقة الدماء في هذه الجمهورية اليوغوسلافية سابقا . وفي هذا الصدد ، اتخذنا بالفعل الخطوات التالية :

تواصل حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعزم واستمرار بذل الجهود الرامية الى المساعدة في إنهاء العمليات العسكرية في البوسنة والهرسك . وقد بذلت جهودا دؤوبة من أجل رفع الحصار عن سراييفو تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وقدمت اسهاما كبيرا في هذا الصدد . كما أيدت القرار القاضي بوضع الفريق العامل العسكري المختلط في دورة متواصلة . وأيدت أيضا بيان رئيسي مؤتمر جنيف المعنسي بيوغوسلافيا المنعقد في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

وأثناء المحادثات التي جرت مؤخرا بين الرئيس كوسيتش ورئيس الوزراء بانييتش ورئيسي المؤتمر ، السيد فانس واللورد أوين في بلفراد ، أيدت يوغوسلافيا بقوة إبقاء

جميع الطائرات العسكرية وغيرها من الطائرات التابعة للجانب الصربي في البوسنة والهرسك في مطار بانيا لوكا تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وبغية دحض أية مزاعم عن اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في العمليات العسكرية في الحرب في البوسنة والهرسك ، أصدرت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية منذ تموز/يوليه الماضي بأن يتم وضع مراقبي الأمم المتحدة في جميع مطارات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة وعلى الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك ، وكذلك بين البوسنة والهرسك وكرواتيا . وللأسف أن ذلك لم يقبل حتى الآن .

لقد استخدمت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كل ما لها من نفوذ للتوصل إلى اتفاق بين الصربيين في البوسنة وقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بشأن وزع مراقبين للأمم المتحدة في ١١ موقعا حول سراييفو بغية وضع المدفعية الثقيلة للصربيين في البوسنة تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . لقد سحب آخر فرد من أفراد الجيش اليوغوسلافي في أيار/مايو ١٩٩٢ . وقد أكد ذلك تقرير الأمين العام والمجموعة الأوروبية .

وأصدر رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحكومة الاتحادية أوامر تقضي بمنع تشكيل قوات شبه عسكرية وتحركها من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى البوسنة والهرسك منعاً باتاً .

وقام رئيس الوزراء بانيتش ، في إطار سعيه إلى تحقيق السلم ، بزيارة البوسنة والهرسك (سراييفو) مرتين وناشد بوضع حد للنزاع معلناً بوضوح معارضته لأي تغيير للحدود بالقوة .

إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليست لديها أية مطالب اقليمية في البوسنة والهرسك . وقد أعلن ذلك بوضوح في إعلان المجلس الاتحادي اليوغوسلافي في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ والبيان المشترك الصادر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عن الرئيسين كوسيتش وعزت بيفوفيتش الذي أكد فيه التزامهما بعدم انتهاك حرمة الحدود القائمة ، باستثناء التغييرات التي يتم التوصل إليها باتفاق ملمي . هذا علاوة على

أنهما أكدا من جديد ضرورة إيجاد حل سياسي شامل في البوسنة والهرمك بين فئات الشعب
الثلاث في إطار المؤتمر الدولي في جنيف .
لقد شجبت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقوة مفهوم وممارسة "التطهير الإثني" ،
أيما كان مرتكبوها ، بوصفها جريمة بحق الإنسانية . فطوال الازمة اليوغوسلافية والحرب
التي تلتها ، أصبحت ممارسة "التطهير الإثني" المرتكبة ضد طرف واحد ذريعة لارتكاب
"التطهير الإثني" ضد طرف آخر . إننا نعارض كل عمل ينطوي على ممارساته "التطهير
الإثني" أيما كان مرتكبه .

إننا نشهد جرائم فظيعة تقتربها جميع الأطراف المتحاربة . وهناك الكثير من الأدلة على الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني . وأنتهز هذه الفرصة لأشير الى بعض الأمثلة الصارخة على الجرائم التي تقترب ضد الصربيين ، لأنه يجري تجاهلها الى حد بعيد . ومن المروع بصورة خاصة المذابح المعروفة التي تعرض لها الصربيون على سفح جبل كوبريس في قرية ميليتشي ببراتوناك . وقد جرى "التطهير الإثني" الوحشي في وادي نريثفا وفي الهرسك الغربية التي أصبحت الآن "مطهرة" تقريبا من الصربيين . ونفس الحالة تنسحب على أراضي جمهورية كرواتيا التي تسيطر عليها الحكومة في زغرب . وكما هو الحال في البوسنة ، هناك أمثلة مزعجة على الظروف اللاإنسانية التي يتعرض لها المدنيون ، ومعظمهم من أصل صربي ، في معسكرات الاحتجاز في نفق برادينا ، وتوميسلافغراد وسيرايفو وكونيتش وموستار . والأثار التاريخية التي تمثل معالم الحضارة الصربية هناك قد سويت بالأرض في جميع أرجاء البوسنة والهرسك .

ونود أن نتقدم بتأييدنا التام الى لجنة الخبراء المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٣) . والتقرير ذو الصلة بالموضوع لحكومة يوغوسلافيا قد قدم بالفعل الى الأمين العام حول انتهاك القانون الإنساني في أراضي يوغوسلافيا سابقا . وللاسف ، فبتشويه الحقائق وتجاهلها ، عُرِضت على الرأي العام الدولي صورة زائفة لا تساعد على حل الصراع . ومن يطالبون بإدانة طرف واحد فحسب يتحملون مسؤولية هائلة . وما نحتاج اليه حقا ، عوضا عن ذلك ، هو تأييد قاطع من جانب أطراف الصراع الثلاثة للجهود التي يبذلها رئيسا مؤتمر جنيف وجميع المشاركين فيه لإيجاد حل دائم وعادل ومقبول للجميع .

تبدل يوغوسلافيا جهودا جبارة للتخفيف من معاناة السكان الأبرياء المتضررين بالحرب ، بغض النظر عن قوميتهم ودينهم وأصلهم . وحتى تحت الحصار الجائر المفروض علينا ، فإننا نبذل قصارى جهدنا لتهيئة الظروف اللازمة لإيواء عدد كبير من اللاجئين والمشردين . إن ما يزيد عن نصف المليون من اللاجئين ، ومعظمهم من البوسنة والهرسك ،

٤٠ ألفاً منهم من المسلمين ، قد وجدوا المأوى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . ونحن نأمل باستمرار الفوث الإنساني ، المؤلف من المواد الغذائية والإمدادات الطبية ، لكامل سكان البوسنة والهرسك . وقد فتحنا الممرات الإنسانية من بلغراد الى سراييفو ، وثمة ممرات أخرى تستخدم أيضا .

بيد أننا نعتبر أن كل ما تم إنجازه حتى الآن لا يمكن أن يؤدي الى التحقيق المبكر للهدف المنشود المتمثل في إرساء السلم في أراضي البوسنة والهرسك ، ما لم يول الاعتبار الواجب لبعض الحقائق الاساسية .

ولب الموضوع هو أن الحرب في البوسنة والهرسك حرب إثنية ودينية وأهلية ، تشارك فيها ثلاثة أطراف في داخل البوسنة والهرسك . وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا يمكن أن تكون مسؤولة عن اندلاعها أو عن استمرارها . أما المعتدي في البوسنة والهرسك ، فلا يمكن أن يكون سوى جمهورية كرواتيا . إن قواتها النظامية جيدة التسليح ، والتي تتراوح أعدادها بين ٤٠ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ تقاتل حالياً في إقليم البوسنة والهرسك . ويتحتم بالتالي أن ندين جميعاً مثل هذا السلوك الذي ينتهك القواعد الاساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

ولا شك أن نصيباً كبيراً من المسؤولية عن سفك الدماء المستمر يتحمله القادة الذين صمموا على خلق دولة قومية بأي ثمن . لقد فعل السيد آلبيا ارتيبيفوفيتش ، زعيم حزب العمل الديمقراطي كل ما في وسعه لإنشاء دولة موحدة يسيطر عليها المسلمون الذين يشكلون ٤١ في المائة من السكان . في عام ١٩٩٠ ، عندما كان بالفعل رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك ، أعلن هذا الهدف مرة أخرى بنشر كتابه "الإعلان الإسلامي" في سراييفو . واسمحوا لي أن استشهد بإحدى فقراته التي جاء فيها :

"وأول هذه الاستنتاجات هو بالتأكيد عدم تماشي الإسلام مع النظم غير الإسلامية . ولا يمكن أن يكون هناك سلام أو تعايش بين الدين الإسلامي والمؤسسات الاجتماعية والسياسية غير الإسلامية" .

وعلى ضوء مضمون الإعلان والممارسة المتوخاة فيه ، يتعذر ببساطة تمديد تصريحاته بأن البوسنة والهرسك بوصفها دولة وحدوية وديمقراطية ومدنية تتضمن بالكامل حقوق الإنسان لغير المسلمين - أي المسيحيين الذين يشكلون الاغلبية في البوسنة والهرسك . وهذا هو السبب في أن الصربيين في البوسنة والهرسك ، في استفتاءهم العام ، عارضوا بأغلبية ساحقة الانفصال القسري عن يوغوسلافيا . وكان السبب المباشر لهذا القرار ، الانتهاك العنيف والصارخ لدستور البوسنة والهرسك من جانب زعمائها الذين لم يشركوا ممثلين عن الصرب ، كما يطالب الدستور الحالي . ومن قبيل السخرية أن نفس الدستور قد اعتمد مباشرة بعد أن أصبح السيد إزيتبيغوفيتش رئيسا لدولة البوسنة والهرسك ، والذي يدير شؤونها .

ولو كان دستور البوسنة والهرسك الساري حتى الآن ، والذي ينص على عدم اتخاذ أي قرار يتسم بأهمية حيوية بالنسبة للبوسنة والهرسك دون موافقة الشعوب الثلاثة - وهم الصربيون الذين يشكلون حوالي ٣٢ في المائة من السكان ، والمسلمون الذين يشكلون حوالي ٤١ في المائة ، والكرواتيون الذين يشكلون من ١٧ إلى ١٨ في المائة ، قد أخذ في الاعتبار الواجب ، لما شهدنا مثل هذه الحرب الدموية الدائرة في أوروبا اليوم . إن الهدف الوحيد الذي يعتنقه السيد إزيتبيغوفيتش علنا هو النصر العسكري ، بندااته الصريحة للمجتمع الدولي بالتدخل العسكري إلى جانب المسلمين . وقد أتيحت للمجتمع الدولي فرسا وفيرة ليشاهد ذلك بنفسه .

إن اعتراف المجموعة الأوروبية قبل الاوان بالبوسنة والهرسك ، وهذا ما اعترف به كثيرون علانية ، بما في ذلك اللورد كارينغتون وسايروس فانس ، لم يساعد إلا على تعميق الأزمة والحرب والزيادة المأساوية في معاناة شعب البوسنة والهرسك وفي عدد ضحاياه . ومما ساعد على تفاقم المرحلة الراهنة من الحرب في البوسنة والهرسك وجود المرتزقة الأجانب من عدد من البلدان الإسلامية . إن تورطهم في هذه الحرب قد تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للبوسنة والهرسك وشبه جزيرة البلقان ككل . واسمحوا لي أن أذكر المجلس بالمحادثات التي جرت بين الرئيس كوزيتش

والرئيس ازييتبيغوفيتش في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ في جنيف ، والتي التزم فيها السيد ازييتبيغوفيتش بالتخلص من جميع المجموعات شبه العسكرية والمجرمين والمرتزقة ، بغض النظر عن الجهة التي ينتمون اليها .

ومع ذلك ، فاهم سؤال يطرح نفسه الان هو كيفية الخروج من هذا الكابوس . وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا بأن التسوية السلمية هي الحل الحقيقي الوحيد لمشكلة البوسنة والهرسك . ونحن مقتنعون بأنه عن طريق الجهود المتضافرة من جانبنا جميعا ، كما أعلننا في مناسبات عديدة ، ينبغي أن تتوصل أطراف الصراع الثلاثة في البوسنة والهرسك الى حل يقبله الجميع في إطار المؤتمر المعني بيوغوسلافيا سابقا . وحكومتني على استعداد لان تحترم وتؤيد بالكامل أي حل من هذا النوع .

وفي الوقت ذاته ، نشعر بانزعاج متزايد إزاء الطلبات المتكررة بالتدخل العسكري الدولي . فمن الواضح أن البوسنة والهرسك متخمة بالسلح . ومن ينادون بإمدادات إضافية من الاسلحة لأي جانب في البوسنة والهرسك إنما يسكبون الزيت على النار . ولا يسعنا إلا أن نحذر ، بقلق عميق ، من العواقب الضارة التي لا يمكن التنبؤ بها ، المترتبة على الاستمرار في إرسال المرتزقة وانتهاكات حظر الاسلحة والاحتمالات المتزايدة للوضوح بأن يتحول هذا الصراع الى حرب دينية شاملة .

وبالنسبة لحكومتني ، فقد أحالت بالفعل الى الامين العام والى مجلس الامن مذكرة بشأن انتهاكات حظر الاسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) .

لقد امتثلت حكومة يوغوسلافيا امتثالا تاما للتعهدات المقطوعة في مؤتمر لندن ، وسحبت جيشها من الاراضي المحيطة بدوبروفنيك ومن حول شبه جزيرة بريفلكا . وبعد انسحاب الجيش اليوغوسلافي مباشرة ، شن الجيش الكرواتي عمليات واسعة النطاق ضد الصربيين في الهرسك ، وبخاصة حول تريبنجى . وقد حذر رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورئيس الوزراء في رسائلهما الاخيرة الموجهة إلى الامين العام من النتائج الخطيرة لهذه العمليات على صيانة السلم والامن في المنطقة . وبالإضافة إلى هذه الانتهاكات للاتفاق بدأ الرئيسان تودجمان وعزت بيغوفيتش تنشيط حلفهما العسكري الموجه ضد الشعب الصربي في البوسنة والهرسك . بل إنهما ذهبا إلى أبعد من ذلك باخطارهما مجلس الامن بهذا يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

لقد حان الوقت لاتخاذ القرارات التي تؤثر على السلم وليس فقط في البوسنة والهرسك . لقد عانت جميع شعوب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة بما فيه الكفاية في هذه الحرب . وما يُحتاج اليه الآن هو الكفاية والحكمة ، وكذلك العزم والمسؤولية .

يجب ألا نسمح لأنفسنا بأن ننقاد وراء مواقف أحادية الجانب ووراء الانفعالات . يجب أن نفكر مرتين قبل أن نصدر الاحكام ونكون صانعي سلام .

لقد تعرضت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لجزاءات قاسية نؤمن ايماننا عميقا بأنها منحازة وظالمة . إن الجزاءات لم يعرف عنها أبدا أنها تحل المشاكل . انها لا يمكنها أن توقف الحرب في البوسنة والهرسك . إن الجزاءات تصيب أكثر قطاعات السكان ضعفا . وفي هذه الظروف ، يعاقب أيضا حوالي نصف مليون لاجئ قبلتهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بما في ذلك ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من البوسنة والهرسك .

برفع الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، يمكن للأمم المتحدة أن تثبت أن العدل والانسانية يمكن أن يسودا . وذلك من شأنه أيضا أن يشجع جهود حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لاحداث تغييرات تاريخية وديمقراطية .

في ختام بياني ، أود أن أؤكد مرة أخرى استعداد الحكومة لبذل قصارى جهدها للمساعدة على تحقيق السلام في منطقتنا ، لأنه يحقق مصلحتنا الحيوية أيضا . إننا

مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن الخيار العسكري ليس هو الحل . لكن من الواضح أنه لا يمكننا أن نعيد اقرار السلام من جانب واحد فقط . ولذلك فإننا نعتمد على الأمم المتحدة ، ولا يساورنا شك بأن مجلس الأمن لديه ليس فقط القوة وإنما الحكمة أيضاً والالتزام والحس السياسي لإيجاد الحلول الصحيحة على أساس الحقيقة والعدل . وأيضاً ، ليس هناك شك في أن الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي ، والرئيسين المناوبين للمؤتمر المعني بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقاً ، السيد سايروس فانس واللورد أوين ، لهم دور كبير يظلمون به ، ونحن نؤيده بالتأكيد وسنواصل تأييده .

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أولاً بأن أهنيكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس وأتمنى لكم كل النجاح . ونود أيضاً أن نقول إن المجلس قدّر كل التقدير رئاسة السفير مريميه الذي حظيت قيادته وحزمه ولياقته وحكمته بأعجابنا جميعاً .

إننا نقترح من نهاية المناقشة الطويلة المعبة التي استمعنا فيها بقدر كبير من العواطف والاحزان إلى ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمسؤولين الكبار في منظماتنا . لقد شجب الممثلون نفس الجرائم والفظائع والتصرفات . وأدانوا جميعاً انتهاكات حقوق الإنسان والتعذيب والمأساة الإنسانية التي يتعرض لها الملايين من الناس - وهم بالفعل أكثر من مليونين - ملقون على الطرقات دون غذاء ودون مواصلات . لقد أشار جزعنا ما قالته السيدة أوغاتا عنهم يوم الجمعة ، عندما تكلمت بقدر كبير من ضبط النفس عن آلاف المشاكل التي يواجهها يومياً مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الاضطلاع بمهمته . لقد أصبح العاملون في المكتب وسيارات النقل التابعة له هدفاً للمرعبين لأنهم يحملون المعونة إلى الآلاف من الأشخاص النازحين . وقد أكد كبار المسؤولين أن المذابح التي يتعرض لها المسلمون حدثت ولا تزال تحدث . بل قيل لنا إن المسلمين بهذا المعدل من القتل مهددون بالابادة . إن الترحيلات لا تزال جارية على قدم وساق والأسلحة تنهال بأكثر من ذي قبل .

لقد صدر حتى الآن نحو عشرين قرارا . وكان ينبغي لها من حيث المبدأ أن تمنع حدوث المزيد ، ولكن لدهشتنا المؤسسة ، أنها ظلت تقريبا حبرا على ورق . وهكذا فإن هناك تحديا يوميا لقيمنا ومبادئنا وقراراتنا .

في هذا الجحيم من النار والدم والرعب ، تواصل المنظمات الانسانية الاضطلاع بمهمتها النبيلة دون كلل ، معرضة للخطر أرواح الرجال والنساء الذين ينقلون ويوزعون المعونة وينقلون اللاجئين والجرحى . إن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وبعض المنظمات الخاصة تستحق تقديرنا لروح التضحية بالنفس التي تظلع بها بمهامها . ومن المؤسف أن هذا العمل الكبير سيزداد صعوبة بحلول الشتاء الذي وصل فعلا على الأبواب . لقد كنا نأمل أن يضع مؤتمر لندن نهاية للمأساة التي يعانيها شعب البوسنة . وللأسف فإننا لم نتلق حتى الآن إلا تأكيدات بعناد الطرف الآخر ، الذي يكسب الوقت ولا يزال يضيف إلى قائمة الموتى والضحايا الآخرين .

لقد أكد متكلمون متتالون مخاوفنا مبرزين أن "التطهير الإثني" ، يواصل جرائمه ، وأن بعض معسكرات الاعتقال لا تزال قائمة . وأنه حدث انتهاكات لا حصر لها لحقوق الانسان ، وأن مشاكل اللاجئين المتزايدة الخطورة تتطلب حلا عاجلا . إنهم يجب أن تتوفر لهم الحماية في الأماكن التي أحضروا إليها ، أو بالأحرى التي يحكم عليهم بالاعتقال فيها .

وليس من قبيل المصادفة أن الجميع تكلموا عن حق الدفاع عن النفس ، واكشروا جوانب المناقشة كلها دقة وحساسية حق البوسنيين في الدفاع عن أنفسهم .

إن المأساة التي تعرضت لها قرية ساتشي ، وهي من آخر المآسي ، تعطينا فكرة أكثر وضوحا فكرة - إن كنا بحاجة إلى ذلك - عن المدى الذي وصلت إليه وحشية وعناد بلد ينفذ خطة متعمدة . لقد سقطت تلك القرية لأن القوات الكرواتية الضعيفة سحبت مساعدتها ، لأن أحدا لم يدافع عنها ، ولأنه - رغم كل ما يقال - لم يتمكن أحد من إمدادها بالسلاح والذخيرة للدفاع عن أطفالها وشيوخها ونساءها . ومع هذا وقعت قرية

أخرى في قبضة الصربيين ، مما زاد المنطقة الخاضعة لسيطرتهم . إن ٦٠ بالمائة من الأراضي البوسنية هي الآن في أيدي الصربيين .

في الظروف الحالية ، تعد فكرة المناطق الآمنة مجرد تدبير مؤقت عازل .

وحكومة بلادي ، مثل حكومات أخرى ، أيدت هذا التدبير ، كملجأ أخير دون اعتباره نهاية في حد ذاته . لقد أدركنا بوضوح الخطر الذي وصف لنا لتسهيل المزيد من "التطهير الإثني" كما يمارس الآن . وإذا أصر أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي على هذه النقطة ، فإننا يجب أن نتعرض أولا لأكثر الأمور الحاحا ، وأن نستجيب بقدر ما - لشواغل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية . ومن الواضح أننا نود أن نرى مئات الألوف من البشر وقد شملتهم الحماية ضد الجحافل الوحشية التي تغزو ديارهم وأراضيهم .

وكنا نود بطبيعة الحال أن تكون لدى المجتمع الدولي بعض الوسائل التي تتيح له مواجهتهم وردعهم . ويقول البعض بالفعل إننا نجحنا في وقف غزاة آخرين فلماذا لا نعرف إيقاف هؤلاء ؟

إن مشروع القرار الأخير المعروض علينا اليوم يرمي مبادئ جديدة قيمة بأن تشكل تحذيرات و ضمانات . وإذا كان القرار يحول دون إنشاء كيانات جديدة على حساب البوسنة والهرسك ، فينبغي له من حيث المبدأ أن يردع هذا الانفلات الطائش للمغرب ورغبتهم المسعورة في ذبح المسلمين كيما يبنوا فوق أنقاض قراهم . وإذا كان القرار يشير إشارة واضحة إلى قوات بلغراد فذلك حتى يضمن أن يجري بصورة نهائية تحديد المسؤوليات وتحملها . ويوضح مشروع القرار - إذا كان شمة حاجة إلى توضيح - أن المجلس يدرك تماما الانتهاكات التي ترتكب فيما يتعلق بجميع القرارات وأشكال الحظر . وبذلك يكون المجلس قد حاول بكل الطرق ، على أي حال ، أن يوقد هذه الانتهاكات بشكل فعال .

إن أعضاء المؤتمر الإسلامي ، الذين نندرج في عدادهم ، يريدون أن ينبهوا مرة أخرى المجتمع الدولي ، وعلى رأسه مجلس الأمن . وهم بذلك يؤكدون الشقة التي ما برحوا يحملونها لهذه الهيئات فيما يتصل بالمشاكل الخطيرة التي يواجهها أحد أعضاء المجتمع الإسلامي .

أليس مما يشير الفزع أن نبصر كل هذه الإبادات والمذابح ومعسكرات الاعتقال تتخذ كثقة تبرر - بطريق الاستدلال - نشأة ايديولوجيات وأحزاب إسلامية مزعومة ما زالت في طي الغيب ؟ لقد آن الاوان لنقول إن من الحيوي أن نسمى مهما كانت التكلفة إلى تشبيط هم من يمكن أن يتحولوا إلى مستبدين مقبلين . ومن الحيوي أيضا أن تكفل الحماية للذين ما برحوا يلتمسون مساعدتنا منذ ما يربو على عام .

إن صرخة السياس الصادرة عن المجتمع الإسلامي صرخة صادقة ورسالتها رسالة واضحة . فإن حالات أخرى مماثلة للبوسنة والهرسك تلوح في الأفق . فلنأخذ حذرنا إذا أردنا أن نظل نبعث الأمل ، وأن نظهر قدرتنا على حل المشاكل ، وألا نشرك الأمور تمل إلى نقطة اللاعودة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل أوكرانيا ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

وإلى الإدلاء ببيانه .

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ببادئ

ذي بدء أن أهنئكم ، يا سيادة الرئيس ، على نهوضكم النموذجي بمسؤولياتكم السامية

بوصفكم رئيس مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، وأن أعرب عن اقتناعي بأن

النجاح سيكون ، تحت قيادتكم ، حليف المجلس لدى نظره في القضايا المعروضة عليه .

ووفد أوكرانيا مدين بالعرفان لكم إذ تتيحون له هذه الفرصة ليشترك في مناقشة

المجلس لواحدة من أكثر المشاكل إلحاحاً وحدة من بين المشاكل المعروضة على المجلس .

ويرى وفد أوكرانيا أن مداولاتنا قد ساعدها وأيدها إلى حد كبير البيانان

الاستهلاليان الحافلان بالمعلومات اللذان ألقيهما أمام المجلس يوم الجمعة الماضي

السيد سايروس فانس واللورد أوين ، رئيسا المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا

السابقة ، والبيانان اللذان ألقيهما السيد تادوز مازوفيسكي ، المقرر الخاص للجنة

حقوق الإنسان ، والسيد أوغاتا ، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين .

ويعرب وفد أوكرانيا مرة أخرى ، إذ يتناول الحالة الراهنة في البوسنة

والهرسك وفي أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة ، عن قلقه العميق إزاء الصراع

المسلح الدائر في المنطقة .

إننا نقدر جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إخماد نيران الحرب ، وحقن

إراقة الدماء ، وإيجاد تسوية سلمية في يوغوسلافيا السابقة . ويجدر في هذا المقام

التنويه بشكل خاص بالخطوات التي اتخذت في إطار مؤتمر لندن الأخير وخلال مرحلته

المعقودة في جنيف . ومما لا ريب فيه أن القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس

الأمن ما زالت تؤدي دوراً رئيسياً في هذه المساعي جميعها .

وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما كل هذه القرارات وتبذل قصارى جهدها لضمان تنفيذها . وقد سُئلنا كثيرا من جهات شتى سؤالا واحدا : ما الذي يتعين عمله لإخماد بؤرة العنف في يوغوسلافيا وما ينجم عنها من معاناة ؟ وجميع الإجابات قد وجدت بالفعل فيما يبدو : فهي ترد في القرارات والإجراءات المناسبة التي اتخذها مجلس الأمن ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وإذا لم يستتب السلام ويحل الوفاق في ذلك الجزء من أوروبا ، فلن يكون ذلك إلا لأن أحد أطراف الصراع لم ينفذ التدابير التي قضى بها مجلس الأمن والاتفاقات ذات الملة المعقودة بين الأطراف المعنية بتنفيذها - كما في حالة إخضاع جميع الأسلحة الثقيلة للإشراف الفعلي لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة .

إن تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن يكتسي أهمية قصوى لإنجاح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في يوغوسلافيا السابقة . وينبغي التشجيع على امتثال تلك الأحكام من جانب كل الأطراف عن طريق وضع مواعيد نهائية لتنفيذها .

إن المكاسب الإقليمية الناجمة عن العدوان العسكري أو عن "التطهير الإثنسي" غير مقبولة تماما في أوروبا المعاصرة التي تسترشد بميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ وشيقة هلسنكي الختامية .

ووفد أوكرانيا مقتنع بأن الحل السلمي والعادل لهذا الصراع يتوقف على الاحترام الممار لميثاق الأمم المتحدة ، وأحكام القانون الدولي ، والمبادئ الموجهة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وهذا يتضمن ، في المقام الأول ، صون السلامة الإقليمية للدول وضمان حرمة الحدود ، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات . ويقتضي الأمر التأكيد بصورة خاصة على حقوق الأقليات . وتشعر أوكرانيا ، شأنها شأن سائر الدول ، بالانزعاج إزاء الحالة القائمة في هذا الصدد . إن الممارسة المخيفة المتمثلة في "التطهير الإثنسي" غير مقبولة . لقد أحطنا علما ، مع الاستياء والقلق ، بأعمال العنف والتعسف - ومن بينها الأعمال المقترفة في حق الأقليات الأوكرانية الوطنية في يوغوسلافيا - وبالانتهاكات الوحشية لأبسط حقوق الإنسان وحياته .

ويدين وفد أوكرانيا جميع هذه الغزائخ ويؤيد بقوة التصحيح العاجل للحالة القائمة . ونحن نتوقع أن يتخذ مجلس الأمن كل الخطوات اللازمة لضمان الحماية السليمة للأقليات الوطنية في البوسنة والهرمك .

وإلى أن يعود السلام والنظام المدني إلى المنطقة ، ستكتسي جهود المجتمع الدولي الرامية إلى توفير المساعدات الإنسانية بأهمية فائقة . وسيكون التدفق غير المعاق وغير المعطل للمساعدات الإنسانية ضروريا بشكل خاص خلال برد الشتاء المقبل الذي يفاقم عدة مرات المشاق التي يتعرض لها الضحايا الأبرياء لهذا الصراع .

إن أوكرانيا تقدم إسهامها في العمل المتضافر الذي يخطط به المجتمع الدولي . وتحاول كتيبته المساعدة على حل المشاكل الإنسانية عن طريق المشاركة في قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في قطاع سراييفو . والقرار الذي اتخذه برلمان أوكرانيا بإرسال فصيلة من قوات أوكرانيا المسلحة إلى البوسنة والهرمك ، استجابة لطلب مجلس الأمن ، قرار أملته رغبة صادقة في المساعدة بأسرع طريقة ممكنة على حل الصراع ، الذي تسبب في هلاك آلاف عديدة من شعب ذلك البلد الذي كان ينعم بالسلام .

إن وحدات قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة تفعل كل ما يمكن فعله ، في ظل ظروف بالغة القسوة ، لضمان أمن مطار سراييفو من أجل إتاحة تفريغ الطائرات التي تحمل المساعدة الإنسانية ومن أجل المساعدة على توزيعها المأمون .

أثناء أداثهم لهذه المهمة الانسانية في البوسنة والهرسك فإن الجنود من ذوي الخوذ الزرق يدفعون أحيانا ثمننا باهظا . لقد ذكرنا ممثل فرنسا ، السفير مريميه ، بأن تسعة جنود فرنسيين لاقوا حتفهم أثناء قيامهم بهذا العمل في يوغوسلافيا السابقة . كما قتل ثلاثة جنود من القوات الاوكرانية الاصغر في سراييفو ، وجرح ١٥ شخصا . ونزلت الخسائر أيضا بكتائب أخرى تابعة لقوة الحماية . ونعتقد بأن مجلس الأمن سيستخدم كل صلاحياته من أجل منع تكرار الاعمال العدائية ضد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم ، التي يشبه مصيرها أحيانا مصير الرهائن .

إن التطورات الأخيرة التي طرأت على الحياة السياسية في يوغوسلافيا السابقة تشهد على حقيقة أن أولئك الذين يحاولون احباط التسوية السلمية للنزاع في هذه المنطقة لم يتخلوا عن مخططاتهم . ولذلك فإن قرار المجلس ينبغي أن يكون قويا لكي يكون فعالا . وينبغي أن يتوخى كل الخطوات الضرورية من أجل تعزيز فعالية الحظر على الأسلحة والجزاءات الأخرى التي فرضها المجلس .

وفي هذا الصدد يرى وفد أوكرانيا أن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن سيخدم الهدف المتمثل في أن يكون له الأثر السياسي المحسوس على الدوائر التي تدفع باتجاه الحرب والمتورطة في النزاع الدموي البوسني . فإذا تعاملت الأطراف المعنية على نحو ملائم مع مشروع القرار ، فقد يعني ذلك الوقف الفوري للأعمال العدائية في البوسنة والهرسك والتنفيذ التام للقرارات السابقة الصادرة عن المجلس بشأن هذه المسألة . إن اختصار المدة المطلوبة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والاتفاقات التي شاركت فيها الأطراف المعنية في النزاع قد ينتج عنها تخفيف معاناة الشعب في يوغوسلافيا السابقة .

وفي الختام ، أود أن أعبر عن الأمل بأن يسود التعقل هذه المرة وبأن يستعاد السلام في البوسنة والهرسك خلال فترة زمنية محدودة ومن خلال تضافر الجهود بحيث لا نلجأ الى التدابير المتشددة المتاحة لمجلس الأمن بموجب الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل أوكرانيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الامارات العربية المتحدة . ادعوه الى

شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد محمد سمحان (الامارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ،

يسعدني باسم دولة الامارات العربية المتحدة ان اتقدم الى سعادتكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ونحن على قناعة تامة بأن خبرتكم في القضايا الدولية ستساهم في تعزيز عمل المجلس من أجل التوصل الى نتائج ايجابية . كما اتقدم بالتحية والتقدير لسلفكم ، سعادة سفير فرنسا ، على جهوده وقدراته في إدارة أعمال المجلس خلال رئاسته الشهر الماضي .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لسعادة السيد مايروس فانس واللورد دافيد أويين والمقرر الخاص السيد مازوفسكي والسيد أوغاتا مفضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على بياناتهم أمام المجلس والتي تُعبر عن حقيقة الأوضاع المؤلمة التي تتعرض لها جمهورية البوسنة والهرسك .

يجتمع مجلس الأمن لمعالجة واحدة من القضايا التي اضطلع بمناقشتها وباعتماد العديد من القرارات بشأنها منذ بدايتها وهي الحالة في البوسنة والهرسك ، وقد أجمع من سبقني في الحديث على خطورة الوضع في تلك الجمهورية بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، نتيجة للاحتلال والأعمال التي ترتكبها القوات المسلحة التابعة لصربيا والجبل الأسود ضد شعب وأرض البوسنة والهرسك .

لقد ذُهل العالم بأجمعه خلال الأشهر الماضية لفظاعة الاجراءات والممارسات المرتكبة والخسائر المادية والبشرية والتي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء ، أطفالا ونساء وعجزة ، من شعب البوسنة والهرسك بسبب انتهاكهم العرقي أو الديني ، هذا بالإضافة الى التدمير العشوائي للمعالم التاريخية والأثرية والدينية ، وذلك بالرغم من الجهود الدولية المبذولة وخاصة دور قوات الحماية التابعة للأمم

المتحدة . وقد أثبتت الأحداث التاريخية في العقود الماضية بأن استعمال القوة والعدوان لتحقيق مآرب سياسية مآله الغش لا محالة . كما فرضت مواد الميثاق منيع اللجوء الى استعمال القوة وأوكلت الى مجلس الأمن مهمة رئيسية هي ردع المعتدي وعدم السماح له بتحقيق أية مغانم أو مكاسب نتيجة لعدوانه .

ومن هذا المنطلق فقد أصبح لزاما على مجلس الأمن تحمل مسؤوليته الكاملة في الحفاظ على استقلال ووحدة دولة البوسنة والهرسك ، العضو في الأمم المتحدة ، والوقوف في وجه مخطط الإبادة والزوال الذي يسعى العدوان المستمر من قبل القوات الصربية الى تحقيقه . ولقد أثبتت الأحداث أن ما اعتمد من قرارات وما اتخذ من اجراءات لم يكن كافيا لردع المعتدي عن احتلال أراضي جديدة في البوسنة والهرسك وارتكاب المجازر ضد سكانها وترحيلهم من أراضيهم وطردهم من ديارهم . تلك مسؤولية أساسية لابد للمجلس أن يفتعل بها للحفاظ على مصداقيته . وإلا فسنترك الهواجر تشغل خواطر جميع الدول الصغيرة والضعيفة ، التي تتساءل عن الضمانات الكفيلة بعدم ارتكاب اعتداءات مماثلة وعدوان مشابه في المستقبل .

لا يزال عالم اليوم الذي كنا نأمل بأن يسوده الأمن والاستقرار بعد نهاية الحرب الباردة أبعد من أن يكون عالما يسوده العدل والاستقرار والسلام والأمن نظرا لظهور أنماط جديدة من النزاعات والصراعات والعدوان والاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وبروز سياسات لبعض الدول يفتى عليها طابع الهيمنة والصراع العرقي والافشال الجديدة من العنصرية والنزعة القومية ، ومن الأمثلة المحزنة والاليمة التي نشاهدها اليوم الحالة المأساوية التي يتعرض لها شعب البوسنة والهرسك .

لقد أدانت دولة الامارات العربية المتحدة هذه الجرائم البشعة والتزمت بقرارات مجلس الأمن الدولي وقدمت الى شعب البوسنة والهرسك مختلف المساعدات ، المعنوية منها والمادية . إن زيارة رئيس جمهورية البوسنة والهرسك خلال الشهر الماضي الى دولة الامارات العربية المتحدة واستقبال صاحب السمو الشيد زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة له كانت تعبيرا صادقا عن موقفنا وقناعتنا بعدالة هذه القضية . وانطلاقا من ذلك أنشئ في بلادي العديد من المراكز الخيرية واظطلع الهلال الأحمر بدور رئيسي في تقديم المساعدات الانسانية لدعم شعب البوسنة والهرسك .

ولئن كان المجتمع الدولي قد أدان العدوان الصربي وعملية التطهير العرقي البقيضة ، وطالب بوضع حد فوري لكل الانتهاكات لمبادئ القانون الدولي ، فما زالت المعاناة في البوسنة والهرسك مستمرة ومتصاعدة ، وما زالت حملة الاعتقالات مستمرة ، ولم تنفذ القرارات الإلزامية لمجلس الأمن بالكامل حتى الآن ، بينما يواجه مئات الآلاف من اللاجئين الذين أبعادوا عن ديارهم في البوسنة والهرسك مستقبلا غامضا . كما تهدد المجاعة والمرض أولئك الذين يعيشون في أنقاض مدن كانت مزدهرة بالرقى والحضارة وبالأثار التاريخية .

وبحلول فصل الشتاء فإن الحاجة إلى توفير الأمن والمأوى للسكان تصبح أكثر إلحاحا من أي وقت مضى . وقد أتيحت لبعثة خاصة من دولة الإمارات زيارة عدة مناطق في البوسنة والهرسك ، والتعرف على المعاناة البشعة والمعاملات اللاإنسانية التي يتعرض لها شعبها ، والتي تتعارض في جوهرها مع الأسس والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية . إن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا سابقا ، الوارد في الوثيقة S/24766 ، والمؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، والمعلومات والأدلة التي وفرتها بعض المنظمات الإقليمية والدولية ، تؤكد مرة أخرى الغطائح التي يرتكبها الصربيون . وفي هذا الصدد ، ترحب بلادي بقرار مجلس الأمن بإنشاء لجنة خبراء لتجميع ودراسة انتهاكات حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك ، ورفع تقارير عنها . وفي هذا الإطار ، يجب محاكمة مرتكبي هذه الجرائم ، إلى جانب أهمية إلغاء معسكرات الاعتقال وإنشاء مناطق آمنة ، إلى جانب عودة المشردين والمباعدين إلى وطنهم .

لقد اتخذ مجلس الأمن العديد من القرارات الهادفة إلى وقف العدوان الصربي ، وحماية استقلال دولة البوسنة والهرسك ، والحفاظ على وحدتها الترابية . وتسدل التقارير من مختلف الجهات على أن تلك القرارات لم تنفذ بصورة كاملة ، كما أنها غير كافية لردع عدوان صربيا والجبل الأسود . ولهذا ، فنحن نرى وجوب اعتماد جميع التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق ، وبالأذات في المادتين ٤١ و ٤٢ ضد ذلك العدوان . كما نطالب بالأذات بإيجاد وتحديد مناطق آمنة في البوسنة والهرسك ،

مكفولة بحماية قوات الأمم المتحدة ، كما نرى ضرورة تكليف تلك القوات اتخاذ التدابير الرادعة لمنع الطائرات الصربية من انتهاك المناطق المحظور الطيران فيها . إن الحظر الذي فرضه مجلس الأمن استهدف المعتدي ، وهي دولة صربيا والجبل الأسود . لقد كانت هذه الدولة هي المعتدية ، وما زالت حتى الآن ترتكب العدوان . كما أنها ترفض تطبيق القرارات المتخذة في هذا الصدد . ولهذا نستغرب أن تعامل دولة البوسنة والهرسك ، الدولة الضحية والمعتدى عليها ، بنفس الأسلوب الذي تعامل به الدولة المعتدية .

ولهذا ، فلا يجوز عدلا وإنصافا ، بل شرعا وقانونا ، الاستمرار في سياسة منع البوسنة والهرسك من الحصول على مساعدات عسكرية لممارسة حقها المشروع في الدفاع عن نفسها . الواجب بمقتضى منا جميعا ، بما في ذلك مجلس الأمن ، توفير كل دعم ومساعدة ، سواء عسكرية أو مادية ، لشعب البوسنة ، لكي يقوم بحماية نفسه من المعتدي .

إن الحلول التي نطالب بها تتفق مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي ، في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، وعدم الاعتراف بمفاهيم وبمفانم العدوان والاستيلاء على الأراضي بالقوة . ولهذا فإننا نؤيد ما ذهب إليه الأمين العام في تقريره المعروض على المجلس ، ونعلق أهمية خاصة على المقترحات الدستورية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، على أساس رفض تقسيم جمهورية البوسنة والهرسك واحترام سلامتها الإقليمية .

وختاماً ، أود أن أؤكد للمجلس إيماننا بدور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين . وهذا المبدأ نابع من قناعتنا وسياستنا المبنية على حل المنازعات بالحوار والطرق السلمية ، التزاما بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية . ومن ذات المنطق فإننا نرى أن مسؤولية حفظ السلم والاستقرار والأمن مسؤولية جماعية . وللمجلس الأمن دور رئيسي وأساسي في تحملها ، وبالذات في الحالة بالبوسنة والهرسك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الإمارات العربية

المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل اليونان ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد اكساركوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن

أتقدم اليكم بالتهنئة ، يا سيدي الممثل الدائم لهنغاريا ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وإننا لعلى ثقة بأن المجلس ، في ظل قيادتكم الحكيمة والمحنكة ، سيخطلع بمسؤولياته بنجاح . وأتقدم بنفس عبارة التقدير إلى السفير مريميه ، ممثل فرنسا ، على العمل القيم الذي أنجزه خلال شهر تشرين الاول/اكتوبر .

وأود أيضا أن أنضم إلى الممثلين الآخرين في تقديم الشكر إلى المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، السيدة سداكو أوغاتا ، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، السيد مازوفيتسكي ، والوزير سايروس فانس واللورد أوين ، رئيس لجنة التوجيه للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، على تحديدهم الإطار السليم لمناقشتنا .

أريد أن أعرب عن امتنان حكومتي وتأييدها الكامل للطريقة الممتازة والماهرة التي قام بها الوزير فانس واللورد أوين بمهمتهما الدقيقة والمعقدة والقائمة على المبدأ . واليونان لن تالو جهدا في تأييدهما ومساعدتهما في مساعيها .

ولقد آن الاوان لأن يقف المجتمع الدولي بحزم ، وأن يضع حدا للعنف وإراقة الدماء ، وأعمال القتل العشوائية التي يتعرض لها المدنيون الابرياء ، بما في ذلك الاطفال والشيوخ والنساء ، وقصف المستشفيات ، ووجود معسكرات الاعتقال وطرد السكان بالقوة بهدف إقامة مناطق متجانسة عرقيا ، وتدمير المنازل والمساجد والكنائس . إن معاناة كل الناس في يوغوسلافيا سابقا وعذابهم وبؤسهم لا يمكن قياسها بأي مقياس .

وليس هناك بديل للسلام ، وتدين اليونان دون لبس ممارسات "التطهير العرقي" أينما تحدث ، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني واتفاقيات جنيف ، وإرغام أعداد كبيرة على الهجرة ، وتغيير التكوين الديمغرافي ، والاستيلاء على الأراضي بالقوة ، واستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لاية دولة ، بما في ذلك البوسنة والهرمك . وهذا الموقف المبدئي ينبع من اعتراضنا على استخدام القوة في تسوية المنازعات ، ومن رفضنا للأمر الواقع ، ومن سياستنا الشابتة في التماس حلول تفاوضية للمنازعات على

أساس القانون الدولي . ونحن نؤيد تأييدا تاما النداء القوي الوارد في مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم ، والمتعلق باحترام السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك . ونحن نؤيد تمام التأييد أيضا التأكيد على أن أية كيانات يعلن عنها على نحو انفرادي يتنافى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لن تكون مقبولة .

إن البلقان لها تاريخ طويل ومزيج من الصراعات . وينبغي أن يتصرف المجتمع الدولي على جناح السرعة لوقف الحرب قبل فوات الاوان لأن مخاطر انتشارها حقيقية . وتحمل البلدان المجاورة مسؤولية أساسية عن تفادي تصعيد الصراع .

ونناشد اليونان رسميا وبقوة جميع دول البلقان المجاورة لها أن تتحلى بضبط النفس وأن تعمل على نحو جماعي بحيث يمكن لمنطقتنا أن تصبح منطقة سلم في أوروبا . ونحن نؤيد وندعم أيضا الطلب الوارد في مشروع القرار بضرورة الوقف الفوري لجميع أشكال التدخل الخارجي في البوسنة والهرسك .

وتعتقد حكومة اليونان أن الجهود التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا من أجل التوصل إلى حل تفاوضي لكل جوانب الأزمة ينبغي أن تكشف . كما تعتقد اعتقادا راسخا بأن المبادئ التي التزمت بها جميع الأطراف اليوغوسلافية والتي أيدها جميع المشاركين في مؤتمر لندن ، بما في ذلك مبدأ عدم الاعتراف بتعديل الحدود بالقوة والأمر الواقع ، ينبغي أن تشكل حجر الزاوية للحل المنشود .

تشير الحالة السائدة في كوسوفو بالغ القلق . وهناك خطر كبير يتمثل في أنه إذا ما انتشر الصراع وامتد إلى هذا الجزء من يوغوسلافيا فسيكون من الصعب جدا احتواؤه وتجنب انتشاره إلى مناطق أخرى في يوغوسلافيا سابقا ، فضلا عن امتداده إلى البلدان المجاورة . وتؤيد اليونان الرئيسين المشاركين لاجتماعات المتابعة في جنيف لمؤتمر لندن في جهودهما الرامية إلى التوصل إلى حل لمشاكل هذه المنطقة من خلال الحوار . وتنطبق المبادئ الواردة في البيان الذي أيده مؤتمر لندن ، بما في ذلك رفض تعديل الحدود بالقوة ، على هذه الحالة أيضا .

وفيما يتعلق بجارتنا ، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ، اسحوا لى بأن أذكر بأن اليونان وشركاءها في المجموعة الأوروبية قد اعتبروا حدودها مضمونة ولها حرمتها . إن الإعلان بشأن يوغوسلافيا السابقة الذي اعتمدته المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء في اجتماع القمة الأوروبية المعقودة في لشبونة يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ قد تم تعميمه كوثيقة من وثائق مجلس الأمن S/24200 بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بناء على طلب بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة . وفي هذا الإعلان :

"يعاود المجلس الأوروبي تأكيد الموقف الذي اتخذته الاتحاد ودوله الأعضاء في غويمارياس بناء على طلب جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة للاعتراف بها كدولة مستقلة . وهو يعرب عن استعداده للاعتراف بتلك الجمهورية في نطاق

حدودها القائمة طبقا لإعلانه الصادر في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ تحت اسم لا يتضمن لفظ مقدونيا . كما أنه يعتبر أن لحدود هذه الجمهورية حرمة وأنهما مضمونة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق باريس" . (S/24200 ، ص ٣)

إن اليونان ، مسترشدة برغبتها الصادقة في أن تعيش في سلام وحسن جوار مع جيرانها الآخرين ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، وكذلك رغبتها المخلصة في صون السلم والأمن والاستقرار في منطقتنا قد اقترحت مؤخرا بأن تعلن جميع البلدان المجاورة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ، وهي البانيا وصربيا وبلغاريا ، ضمانها لحرمة حدود تلك الجمهورية .

وعلاوة على ذلك ، فقد أكدنا من جديد في بيان رسمي صدر في أثينا يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ على ما يلي :

"استرشادا بمبادئ حسن الجوار والرغبة في ضمان السلم والاستقرار في منطقتنا ، وكذلك السلامة الإقليمية لهذه الجمهورية اليوغوسلافية السابقة ، فإن اليونان تعتبر حدودها مع تلك الجمهورية ذات حرمة ومضمونة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق باريس" .

وقد لقيت هذه المبادرة الترحيب من حكومات البانيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبلغاريا . وتقف حكومة اليونان من جانبها على أهبة الاستعداد لأن تعترف رسميا بسكوبجي وأن تساعد وتدعم هذه الجمهورية المجاورة بشرط أن تلتزم بإعلان لشبونة والإعلان المعني بيوغوسلافيا الذي اعتمدته المجموعة الأوروبية في بروكسل في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

اسمحوا لي الآن أن أتناول الحالات التي ارتأى الممثل الدائم للولايات المتحدة أنه من الضروري أن يذكرها في بيانه الذي ألقاه يوم الجمعة الماضي فيما يتعلق بالاشتراك المزعوم لشركات الشحن اليونانية في انتهاك الحظر على النفط ، وهي اتهامات وجهت دون المرور بالقناة الطبيعية للجنة الجزاءات المشار إليها في قرار مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) .

أولا ، فيما يتعلق بشركة تيتا تريتون التي تحمل علم مالطة قامت السلطات اليونانية المختصة بإجراء تحقيق أسفر حتى الآن عن الحقائق التالية : هذه السفينة أبحرت من انكلترا الى ميناء بيرايوس اليوناني يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢ . وفي ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، أبحرت وهي فارغة من ميناء بيرايوس الى أغيوشي شيودوروي قرب كورينث حيث تم تحميلها يوم ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر بما وزنه ٢٥ مليون لتر من الديزل السائب ، و ٩٩ مليون لتر من الديزل المعبأ في براميل ، وفي نفس اليوم ، أي ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر حُمِلت بكميات من البنزين مقدارها ١٩ مليون لتر منشأها رومانيا ، وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر تم تحميلها بكميات من زيت الوقود مقدارها ٢٠ مليون لتر ، وفي نفس اليوم ، أي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، تم تحميلها كذلك بكميات مقدارها ٤,٥ ملايين لتر من السولار بالإضافة الى كميات أخرى من السولار المحول شحنها والتي منشأها روسيا مقدارها ١٤ مليون لتر . ويبدو من وثائق الشحن ذات الصلة أن الوجهة المعلنة لهذه الشحنات كانت النمسا عن طريق تريستا . وإذا ما كانت السفينة المذكورة قد غيرت وجهتها المعلنة واتجهت بدلا منها الى ميناء بار ، فإن مسؤولية ذلك تقع على عاتق البلد الذي تحمل السفينة علمه طبقا للمعايير المقبولة دوليا .

ثانيا ، فيما يتعلق بالناقلة تيتا فولكانو ، فقد أجرت السلطات اليونانية المختصة تحقيقا بشأنها أسفر عن الحقائق التالية : أبحرت السفينة المذكورة من ميناء أوغاسطا بمقلية يوم ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ محملة بكميات من الصودا الكاوية مقدارها ١ ٥٩٦ طنا متريا ووجهتها بلوك/بار بيوغوسلافيا . ووفقا لوثائق الشحن ذات الصلة ، فإن الموردين هم شركة ميثمار للتجارة والملاحة المحدودة والمستوردين هم ر. ب. بيراك ، وهي شركة في البوسنة والهرسك ، كانت الشحنة ستُنقل اليها من بار .

ويبدو من كل ما سلف أن الهالة الكبيرة التي اتسمت بها الدعاية التي روجت حول هذه الحالات أقل ما يقال عنها أنها لم يكن لها أي مبرر ، وأن أي نقد يوجه الى اليونان قبل إجراء أي تحقيق عن طريق لجنة الجزاءات هو أمر غير مقبول واسمحوا لي أن أذكر بأن لجنة الجزاءات قد أشادت مرارا وتكرارا بالسلطات اليونانية ليقظتها ،

وحيطتها ، واستجابها السريعة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة ، وعلاوة على ذلك ، أود أذكر المجلس بأن اليونان قررت يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ من جانب واحد وقف كل صادراتها من المنتجات النفطية عن طريق حدودها الشمالية ، رغم الخسارة الكبيرة التي تحملتها بسبب امتثالها الكامل للجزاءات . ومع ذلك ، أرجو أن يتأكد الجميع بأن السلطات اليونانية لا تزال تجري تحقيقا شاملا في هذه الحالات وأن الإجراءات القانونية ستتخذ فورا ضد كل من تثبت مسؤوليته عن انتهاك الجزاءات سواء أكان فردا أو شركة .

في الختام ، أود أن أكرر التأكيد بأشد العبارات على تعهد حكومة بلدي بالتنفيذ المارم للجزاءات ضد يوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) ، والتزامها الكامل بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على القائمة هو ممثل مالطة ، ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلقاء بيانه .

السيد كاميليري (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرحب وفد بلدي بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الأحداث المأساوية التي تقع في إقليم يوغوسلافيا السابقة ، ولاسيما في البوسنة والهرسك . ونحن على ثقة تامة بأن المجلس سيتمكن تحت قيادتكم الحكيمة ، سيدي الرئيس ، من إبداء الشجاعة والحكمة الضرورييتين لإنجاز المهام الجسيمة المطروحة عليه .

وبهذه المناسبة ، يود وفدي أيضا أن يذكّر بالطريقة الرائعة التي كانت تدار بها أعمال المجلس تحت رئاسة سلفكم السفير جان - برنار مريميه ممثل فرنسا .

إن البيانات التي استمعنا إليها في هذه المناقشة تؤكد تصميم المجتمع الدولي على المشاورة في جهوده لإعادة الرشد والشرعية إلى منطقة يوغوسلافيا سابقا التي تموج باضطرابات مأساوية . وتلتزم حكومة مالطة تماما بتقديم اسهامها كاملا في هذا الجهد .

لقد سمع المجلس من رئيسي اللجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، ومن المتكلمين الآخرين ، عن الجهود الدبلوماسية التي بذلت ولاتزال تبذل في السعي من أجل ايجاد حل سلمي . ونحن نشاطر المشاعر التي عبّر عنها الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، بأن الحالة كان من الممكن أن تكون اليوم أسوأ لولا جهود صيانة السلم التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، والجهود الانسانية للأمم المتحدة بقيادة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والجهود الدولية الأخرى ، ولا سيما جهود المجموعة الأوروبية . وفي مرحلة الاختبار هذه نحیی كل من يعمل ، رغم المخاطر الشخصية الجسيمة ، في طليعة العمل الدولي لاغثة الشعب الذي يقاسي في البوسنة والهرسك .

وقد لاحظنا أيضا التفاؤل الحذر الذي عبّر السيد فانس وغيره بشأن وقف إطلاق النار الذي أعلن أخيرا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، تحت اشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، من جانب القادة العسكريين للأطراف الثلاثة المتحاربة في سراييفو .

ومع ذلك ، استمعنا أيضا إلى التقارير المزعجة للسيدة أوغاتا والسيد مازوفيسكي . تقول لنا السيدة أوغاتا إنه نادرا ما بلغت انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني والعنف والدمار ، المستويات التي نشهدها حاليا في يوغوسلافيا سابقا . ويؤكد السيد مازوفيسكي أن انتهاك الحق في الحياة وحقوق الانسان الأساسية الأخرى جسيم وخطير وأنه ينبثق من ممارسة "التطهير العرقي" ، الذي هو أساسا ليس من تبعات الحرب ولكنه الهدف منها .

وإننا لا نُذكرُ فحسب بأن المعاناة والاستهانة القانون الانساني مازالا يحدثان حتى الان في البوسنة والهرسك ، بل إننا نحذر أيضا من احتمال توسع الصراع . ويتكلم السيد فانس عن الحالة الملتهبة إلى حد كبير في كوسوفو والحالة المتفاقمة في مقدونيا ، والاحتمالات المروعة في البلدان المجاورة بأن تنجر في الصراع .

وبالتالي ، هذا هو الوقت الذي تختبر فيه حدود العزم الدولي المتولد حديثا على القيام بعمل جماعي دفاعا عن المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وتعزيزها لها . وهذا العزم يجب أن يعبر عنه أساسا في تصميم المجتمع الدولي الذي لا يحدد على ممارسة جميع الخيارات المتاحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، بهدف إنهاء العدوان في البوسنة والهرسك ، كخطوة أولى صوب التوصل إلى تسوية سلمية . وينبغي أن نستمر في دعم هذا التصميم برسالة واضحة إلى مرتكبي الجرائم ضد القانون الانساني ، ولا سيما أولئك المسؤولين عن السياسة والممارسات غير المقبولة الخاصة بالتطهير العرقي ، بأنهم ، سيحاسبون على أفعالهم ، فرادى وجماعات .

وفي هذا السياق ، تتشاطر حكومة مالطة بقوة وجهة النظر القائلة بأن تعزيز نظام الجزاءات هدف أساسي في هذه المرحلة . ونحن نشعر بالسخط ، أسوة بالآخرين ، إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات نظام الجزاءات ، ولا سيما من خلال اساءة استعمال الاستثناءات المتاحة للشحن العابر . ونحن ملتزمون تماما بكل الجهود التي تستهدف إنهاء هذه الانتهاكات فورا .

لقد قدم ممثل الولايات المتحدة يوم الجمعة بعض الادعاءات ، في هذا الصدد ، تتعلق أيضا بسفن تحمل علم مالطة . وقد أبلغت حكومتي بهذه الادعاءات في الأسبوع الماضي فقط . وأبلغت حكومة الولايات المتحدة بأن الاساءات المزعومة قد أحيلت إلى السلطات البحرية المختصة للتحقيق واتخاذ الاجراء اللازم .

وفي رأينا ، أن البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة يوم الجمعة كان من الممكن أن يكون أكثر شمولا وموضوعية لو أقر بهذه الحقائق ، بدلا من الاقتصار على هذه الادعاءات أساسا . إن سلطات مالطة ، في الواقع ، قد ردت فورا على المعلومات التي قدمت ، وقد أخطرت رسميا قبل يوم الجمعة الماضي أصحاب السفن المعنيين أنها

ستوصي بإلغاء تسجيل السفن إذا ثبتت صحة هذه الادعاءات . وقد أبلغت هذه الاخطارات أيضا لمقدمي القروض المسجلين .

إن التزام مالطة بقرارات مجلس الأمن كان ثابتا وقاطعا على الدوام . ومالطة مصممة على مواصلة دعمها وتعاونها في تنفيذ الاجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لإنهاء الكثير من انتهاكات الحق في الحياة ، على ما نأمل ، وحقوق الانسان الاساسية الأخرى التي يشهدها المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل مالطة على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد خربي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

يسعدني بالغ السعادة أن أزجي اليكم تهاني الوفد الجزائري المخلمة على توليكم رئاسة مجلس الأمن . إن خصالكم الشخصية الممتازة وخبرتكم الدبلوماسية العريقة ضمانات أكيدة على أنكم ستوجهون أعمال المجلس بفعالية .

ونهنئ أيضا لملفكم ، سعادة السفير مريميه ، ممثل فرنسا ، على الطريقة

الممتازة التي وجه بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

إن مبادرة منظمة المؤتمر الاسلامي التي أدت إلى اجراء هذه المناقشة كانت

هامة وجاءت في حينها .

كما أن الممثل الدائم للبوسنة والهرسك ، السفير شاكر بك ، في بيانه

المؤثر ، وصف بموضوعية ، وبانضباط ودون مبالغة النطاق الكامل للمأساة الحالية التي يعيشها شعب البوسنة والهرسك .

منذ استئناف دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين في آب/أغسطس للنظر في

الحالة في البوسنة والهرسك ، تفاقمّت الحالة إلى حد كبير ، وهي تشكل الآن تحديا

للأمم المتحدة وللمجلس الأمن ، في المقام الاول ، في ولايتهما المتعلقة بصيانة السلم

والامن الدوليين . ولقد أصبحت الحالة في المجالات السياسية ، والعسكرية ، والانسانية ، وحقوق الانسان غير مقبولة .

والجزائر ، التي دأبت منذ نيسان/ابريل الماضي على إبلاغ مجلس الامن بخطورة الحالة وامكانية المخاطرة بتماعدها ، تتابع بتأثر واستنكار الاحداث المؤلمة التي تزداد سوءا يوما بعد يوم ، في البوسنة والهرسك .

لقد وصلنا إلى امتنتاج لا مفر منه وهو أن التدابير التي اتخذها مجلس الامن حتى الآن لم توقف العدوان السافر والمعاناة التي تجل عن الوصف للذين فرضا على شعب تلك الجمهورية ولا سوء المعاملة وانتهاكات حقوق الانسان الخطيرة ولا سيما ممارسة "التطهير العرقي" المرفوضة .

ويجري تجاهل الاتفاقات وترتيبات وقف إطلاق النار التي تفاوت بشأنها باجتهاد المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة . وحتى المعونة الإنسانية تجري إعاقته عمدا ، مما قد يؤدي الى تردي الحالة المروعة بالفعل لشعب البوسنة بحلول فصل الشتاء .

ودون الرغبة بأي حال من الأحوال في التقليل من درجة تعقيد الحالة أو من أهمية القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بالفعل ، من الواضح أنه من الضروري اتخاذ خطوات أخرى أكثر حسما إذا أردنا وضع حد للمعارك التي تسببت بالفعل في مقتل الآلاف ونزوح سكان يبلغون بالفعل ٤٠ في المائة من المقيمين في البوسنة والهرسك .

وتتوقع منظمة المؤتمر الإسلامي ، بالإضافة الى الرأي العام العالمي ، أن يقدم مجلس الأمن دعما فعالا لشعب البوسنة والهرسك في مقاومته للعدوان وضمانا لوضع حد للجرائم المقيتة التي ترتكب هناك .

وبالمثل ، يجب على المجلس أن يرفض أي مكاسب تتم عن طريق العدوان وأن يضمن احترام السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادة هذه الدولة العضو في الأمم المتحدة .

وفي ضوء المأساة المروعة التي يعيشها شعب البوسنة ، من الجوهري أن تتخذ كل الخطوات لمواجهة التحدي المتمثل في توفير المنتجات الأساسية الضرورية ونقلها .

ومشروع القرار المقدم من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يشمل معظم هذه العناصر ويجب النظر فيه نظرة مؤيدة .

والامر الآن متروك لمجلس الأمن لاتخاذ كل الخطوات اللازمة لوضع حد لمأساة شعب البوسنة وإزالة التهديدات التي تواجه السلم والأمن في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن أعرب

عن التهاني الحارة لكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . وأنتهز هذه الفرصة لأعرب أيضا عن تقديرنا للسفير جان برنار مريميه ممثل فرنسا على ادارته الممتازة لأعمال مجلس الأمن في شهر تشرين الاول/اكتوبر . ونقدر مساعي السيد سايروس فانس واللورد أوين الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة في الإضطلاع بكل اقتدار بمسؤوليتهما الجسيمة . ونرحب أيضا بتقرير السيد شادوز مازوفسكي المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الذي يعطينا صورة واضحة للحالة الحقيقية لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك .

منذ وقت العدوان الوحشي لصربيا على كرواتيا والبوسنة والهرسك ، ونحن نشهد مجلس الأمن يقوم بمبادرات لاتخاذ تدابير لإعادة السلم الى المنطقة وتخفيف معاناة ضحايا الصراع . ولا يسعنا إلا أن نعترف بالتفاني المخلص لأفراد قوة الأمم المتحدة للحماية والخدمات الإنسانية الجليلة التي يقدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية . إلا أن من الواضح أن ما يجب عمله لإنهاء هذا الصراع القاسي أكثر من ذلك بكثير .

وتقرير المقرر الخاص يوضح أن الحل السلمي للأزمة لا يبدو وشيكا ، وعلى حد قوله ، فإن الهدف الرئيسي للصراع العسكري في البوسنة والهرسك يتمثل في إقامة مناطق متجانسة عرقيا . ويبدو أن "التطهير الإثني" ليس نتيجة الحرب بل هدفها . وهذا الهدف تحقق بالفعل ، الى حد كبير ، عن طريق القتل والتعذيب والاعتصاب وأشكال الغطائح الأخرى . وتشير التقديرات المحافظة أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة قتلوا نتيجة لاعتداءات صربيا ، وأن من المحتمل أن يهلك ما يقرب من نصف مليون نسمة نتيجة للتعرض للبرد القارس والمجاعة خلال الشتاء القادم . ولو حدث هذا ، فعلى أن نتأمل بجديّة في التعليقات التي أدلى بها في ألمانيا مؤخرا السيد هاريس سيلاجدزي وزير خارجية البوسنة والهرسك ، بأن :

"البوسنة والهرسك هي بداية النهاية للسلم والنظام في أوروبا ما بعد الحرب ."
وتزداد الضرورة إلحاحا في وجه انتهاك صربيا السافر لقرارات مجلس الأمن واتفاقيات
لندن للسلام بشأن يوغوسلافيا السابقة .

وفي رسالة الممثل الدائم للبوسنة والهرسك المؤرخة في ٤ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٩٢ والموجهة الى رئيس مجلس الأمن ، أشار الى أن انتهاك صربيا
لالتزاماتها ، وتكثيفها لعمليات "التطهير الإثني" وبخامة بالنسبة للمسلمين ،
وإقامتها لمعسكرات الاعتقال ، واحتفاظها بالأسلحة الثقيلة واستخدامها لفرض إنذار
الخسائر بالمدينين في المدن التي يقطنها المدنيون ، وزيادة عدد الهجمات الجوية ،
والعرقلة المتعمدة لخدمات التدفئة والغاز والكهرباء وخطوط الإمدادات ، وتكثيف
الجهود لهزيمة البوسنة والهرسك ، إنما يقصد بها استكمال مخططها البشع "للتطهير
الإثني" قبل عقد أية ترتيبات تفاوضية دستورية تحت ضغط دولي . ووفقا للورد أويسن ،
فإن بعض المصالح الموجودة هناك كانت تستغل "الثغرات الشائعة" في الحظر الحالي على
إمداد صربيا بالمنتجات البترولية عن طريق نهر الدانوب ، عبر حدود رومانيا
وبلغاريا ومقدونيا ، أو من ساحل الادرياتيك .

إننا نواجه الآن حالة تسيطر فيها صربيا على أكثر من ٧٠ في المائة من أراضي
البوسنة والهرسك عن طريق الاستخدام الوحشي للقوة وانتهاج سياسة "التطهير الإثني"
المشينة وغير ذلك من الفظائع . ويكون من المؤسف إذا ظل مجلس الأمن متفرجا صامتا
بينما تستمر صربيا في الاستهانة بقرار المجلس بإصرارها على سياستي التوسع والإبادة
اللتين تنتهجهما . وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا بأنه يجب على المجلس أن يبني
العزيمة السياسية على إنفاذ قراره وعكس مسار العدوان الصربي باتخاذ التدابير
الملائمة وفقا للفصل السابع من الميثاق . ولا يمكن أن تقبل بنغلاديش أي استيلاء للأراضي
عن طريق القوة . وحل الازمة لابد أن يضمن سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها
الإقليمية . ويبلغ أسى شعب بنغلاديش وأصفه قدرا هائلا إزاء الحالة المروعة التي

تزداد سوءا في البوسنة والهرسك لدرجة جعلته يعرب عن استيائه العميق لتحول الاحداث
تحولا لا يمكن قبوله في ذلك البلد المأساوي . ونظرا لحساسية الرأي العام في بلدي
إزاء هذه المسألة ، فقد ناقشها برلمان بنغلاديش بالتفصيل مؤخرا وأدان العدوان على
البوسنة . وقد حث البرلمان في قرار له مجلس الامن على اتخاذ تدابير مناسبة لإنهاء
الفظائع التي ترتكبها مربييا في حق الرجال والنساء والاطفال في البوسنة .

بالطبع ، لا بد للجزاءات المفروضة بالفعل أن تنفذ تنفيذا صارما بحيث توضح لصربيا رغبة المجتمع الدولي في وضع حد لسياساتها البغيضة . ولا بد من سد كل الشغرات التي ينطوي عليها نظام الجزاءات .

وينبغي أن تمثل هذه المناقشة إشارة قوية للصربيين بضرورة الإفراج عن كل السجناء والمحتجزين من معسكرات الاعتقال وإلغاء هذه المعسكرات فورا . وعلى صربيا أن تدرك أن استمرارها في ممارسة سياسة "التطهير الإثني" انتهاك لاتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ ، وإنها بالتالي ستتحمل مسؤولية جرائمها المرتكبة ضد البشرية .

ووفدي ، شأنه شأن وفود أخرى ، يطالب بقوة بأن ينظر المجلس على نحو جاد في إنشاء مناطق مأمونة وممرات برية ومناطق عدم إطلاق النار تحت حماية الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حيث يمكن توفير المساعدة الفورية والغوثية والاعذية للاجئين . وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن ينظر في توسيع ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وزيادة قدرتها لتمكينها من حماية موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولجنة المليب الأحمر الدولية وغيرهما من وكالات الإغاثة في أداء مسؤولياتها الانسانية .

لقد فشلت القرارات المتعاقبة التي اتخذها المجلس في احتواء مخططات الصربيين التوسعية وسياسة "التطهير الإثني" التي يمارسونها . وعلى الرغم من أن القرار بشأن حظر الأسلحة ضد يوغوسلافيا السابقة كان المقصود به الممتدي ، فقد أشر تأشيرا سلبيا للغاية على ضحية العدوان . فقد ظلت الاقليات في البوسنة هدفا للإبادة لا حول لها ولا قوة أمام الصربيين المزودين بالأسلحة الثقيلة ووسائلهم المنظمة للحصول على الأسلحة وامدادات الذخيرة . وحتى يتسنى لهذه الاقليات النجاة من الإبادة التامة يجب السماح لها بممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس ضد الاعداء وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة . وإنما ، بالتالي ، نشاطر آراء الوفود الأخرى التي أيدت الرفع الجزئي والانتقائي لحظر الأسلحة الوارد في القرار ٧١٣ (١٩٩١) . فهذا من شأنه أن يمكّن البوسنيين من الدفاع عن أنفسهم وردع الصربيين عن مواصلة سياسة التوسع ، ومن شأنه أيضا أن يحث الصربيين على الجلوس الى مائدة المفاوضات

لايجاد تسوية سلمية . وفي الوقت ذاته ، لو استمر الصربيون في انتهاكاتهم السافرة لقرارات مجلس الامن واتفاقات السلام في لندن ، فإن وفدي يرى أن المجلس ينبغي أن ينظر عاجلا وليس آجلا في اتخاذ تدابير انفاذ جماعية لضمان الامتثال لقرارات المجلس . وقد يكون الاتفاق على اتخاذ هذا القرار صعبا ، ولكنه ، حالما يتم التوصل اليه ، سيمثل خطوة عملاقة صوب ردع التوسع الذي تقوم به الدول الكبيرة على حساب جيرانها الاضعف والاصغر .

إذ نناقش هذه المسألة هنا وفي هذا الوقت لا تزال مآسي شعب البوسنة مستمرة ، ليس فقط من جراء البرد والشتاء القارس بل أيضا من تشديد قبضة الصربيين على خناقهم . إن الأحداث في البوسنة ليست مجرد تصوير سيئ لعمرنا . فقد تصبح الحالة هناك تجسيدا سيئا لقدرات مجلس الامن في وقت يضع فيه المجتمع الدولي شقة متزايدة فيه لتحقيق السلم والامن بفعالية أكبر . لقد توطد أملنا في النظام عندما شهدنا في الماضي القريب العمل الموحد من قبل المجلس لإعلاء كلمة النظام والعدالة . وليس بوسعنا بل ولا يجب أن نسمح بأن يتبدد هذا الامل . وإيماننا سيتلاشى بالتأكيد مع زيادة المآسي في البوسنة . وليس أمام المجلس من خيار سوى العمل بحزم الآن . وعليه أن يتخذ قرارا قويا وفعالا وأن ينفذه بكل تصميم . ولإعادة شقتنا بالمجلس ، لابد لهذه المسألة الانسانية أن تنتهي بسرعة . هناك فرصة سانحة أمام المجلس لتحقيق ذلك . ووفدي واثق تماما بأن المجلس لن يضيع هذه الفرصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بنغلاديش على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي على قائمتي ممثل السنغال . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة

المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد سيس (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ،

إن توليكم رئاسة مجلس الامن مصدر ارتياح عميق لوفدي ، وذلك لما تتمتعون به من خصال شخصية وللعلاقات الممتازة التي تربط بين هنغاريا والسنغال على حد سواء . وأود أن

استهل كلمتي بالاعراب لكم عن أحزّ تهانيّ ، وعن تقديري لسلفكم ، السفير جان - برنار مريميه ، الممثل الدائم لفرنسا للعمل الهام الذي أنجزه خلال الشهر المنصرم .

إن الجهود القيّمة التي يبذلها المجتمع الدولي ، والقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الحالة المفجعة في البوسنة والهرسك لم تحل دون ترديدها ووصولها الى حد لا يطاق وغير مقبول .

فمنذ أكثر من ستة أشهر ، وقع هذا البلد ، وهو عضو في المنظمة ، ضحية لعدوان غاشم دون عقاب ولكل أشكال الانتهاكات ضد سيادته وأبسط حقوق الانسان . فنحن نشهد اليوم إبادة تدريجية لشعب البوسنة عن طريق القتل والسجن وتشيت اللاجئين في كل مكان يقبلون فيه . وباسم التضامن الانساني ، واحترام الاخلاق الدولية وميثاق منظمتنا ، يعرب وفد السنغال عن تضامنه الكامل مع هذا البلد الذي يتعرض لأعمال العنف والقتل .

ولن يكون بمقدور شعب البوسنة أن يرضى بتعازينا وتعاطفنا وهو لا يزال ضحية للقتل الجماعي والاحتجاز في ظل الظروف التي تسود في معسكرات الاعتقال والتي نعرفها حق المعرفة وللتشريد القسري من أراضيه . ومما زاد هذه المعاناة ممارسات "التطهير الإثني" المرفوضة ، وهي تشير فينا أبشع الذكريات التي شهدنا تاريخ البشرية .

علاوة على ذلك ، لا يستطيع شعب البوسنة - ولا وفد السنغال - أن يفهم كيف يمكن لمجلس الأمن ، الضامن للسلم والأمن الدوليين ، أن يفشل في توفير الوسائل التي تسمح لذلك الشعب بممارسة حقه في الدفاع عن النفس ، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق ، في حين أن المعتدي ، الذي يبرّز بالأسلحة على نحو منتظم وبسخاء في انتهاك للحظر المفترض أنه من حيث المبدأ ينطبق عليه ، يتمادي في تدمير البوسنة والهرسك ومكانها العزل .

وفي هذا الصدد ، نأمل أنه ، على الرغم من الاحكام ذات الصلة في القرار ٧٨١ (١٩٩٣) ، فإن مدينة ياييتش التي حوصرت يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ ، قد احتلت الآن وأجبر سكانها على ترك منازلهم وممتلكاتهم وعلى الانضمام الى صفوف اللاجئين البوسنيين المعرّضين للجوع والبرد والمرض والتعاسة .

بالإضافة الى ذلك ، ووفقا للتقديرات الاخيرة للجنة الصليب الاحمر الدولية والمراقبين الدوليين ، يمكن أن يموت ٤٠٠ ٠٠٠ بوسني بسبب البرد القارس في الشتاء .
وقياما على ما يجري ، قد يتسم هذا التقدير بالتفاؤل .
ولقد بذلت المجموعة الاوروبية جهودا كبيرة لصالح البوسنة والهرسك ، إلا أننا للأسف نجد لزاما علينا أن نسلم بأن النتائج المحرزة لا ترقى الى مستوى خطورة الحالة .

ولكل هذه الاسباب ، وحيال استمرار العدوان على البوسنة والهرمك في تجاهل كامل للقرارين ٧٥٢ (١٩٩٢) و ٧٥٧ (١٩٩٢) ، يرى وفد السنغال أنه يتعين على مجلس الأمن أن يعمل على نحو عاجل وأن يتخذ التدابير اللازمة ، أولا ، لإعادة تأكيد ضرورة أن تحترم جميع الدول احتراماً دقيقاً السلامة الإقليمية لشعب البوسنة والهرمك وسيادته التامة ، وثانياً ، أن تسمح لشعب البوسنة والهرمك ، وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق ، أن يمارس حقه المتأصل في الدفاع عن النفس وتمكينه ، عن طريق رفع الحظر عن الأسلحة الساري حالياً ، من الحصول على الوسائل اللازمة لكفالة بقاءه .

ومن المسلم به أن الصربيين في البوسنة والهرمك يتلقون جميع الأسلحة التي يحتاجون إليها من الخارج . وحرمان شعب البوسنة من الغرمة المماثلة هو بمثابة الحكم عليه بالفناء . وأرى أن رفع الحظر سيكون عنصراً يمكن أن يخفي عزيمة المعتدين أو يحتوي حماسهم المدمر .

إنني أفهم وجهة نظر الذين يعارضون هذا التدبير . ومع ذلك ، بين خطر تصاعد الصراع وتفاقمه وخطر رؤية الاختفاء المادي لبلد وشعبه ، فإن تفضيلي هو أهـون الشرين : حماية شعب البوسنة وتلّمس الوسائل الكفيلة بالحيلولة دون أن يؤدي رفع الحظر إلى توسيع نطاق الصراع .

وختاماً ، أود أن أؤكد على تقدير وفدي للاهتمام المستمر الذي يوليه مجلس الأمن والأمين العام للحالة السائدة في البوسنة والهرمك . وأود في الوقت ذاته أن أشكر قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والسيد سايروس فانس واللورد أوبن على التزامهم الكامل بإعادة إرساء السلم في البوسنة والهرمك .

لن يتأتى السلم إلا عندما يمكن لجميع السجناء واللاجئين في البوسنة والهرمك العودة إلى ديارهم ويرون حقوقهم تُستعاد ، وعندما يختفي "التطهير العرقي" وعواقبه ، وعندما يُعتمد دستور يعترف بالسلامة الإقليمية لهذا البلد . إن أمام المجلس مهمة معقدة . وهذا هو سبب الألم الذي يلمّ بنا إلى هذه الدرجة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل السنغال على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المشكل التالي هو ممثل البوسنة والهرسك ، وأعطيه الكلمة .

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بتقديري العميق على عقد هذه الجلسات لمجلس الأمن فيما يتمل بالحالة الرهيبة السائدة في بلدي . واسمحوا لي أيضا أن أعتبر عن امتناني لفريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي على دوره في كفالة عقد هذه الجلسات . وأخيرا أود أن أعتبر عن تقديري العميق لجميع الوفود ، من وفد أفغانستان وحتى وفد زمبابوي ، التي تكلمت تأييدا لنا في هذه الجلسات .

واسمحوا لي أيضا أن أقول إن وفدي قد أصابته حيرة شديدة بسبب اشتراك ما يسمى بحكومة ما يسمى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عمل هذا المحفل ، خاصة عندما ينظر المرء في استنتاجات مجلس الأمن في قراره ٧٧٧ (١٩٩٢) وقرار الجمعية العامة ٣٤٢/٤٦ .

لا يبدو أن هناك سابقة قانونية أو إجراء يسمح للوفد المعني أن يشارك في هذه المناقشات ، ونعتقد أن المجلس قد فعل هذا انطلاقا من حسن النية فحسب . ولكن يخيل إليّ أن النية الحسنة إزاء نظام بلغراد لم تؤتِ ثمارها مرة أخرى .

لقد أخبر السيد ديوكيتش هذا المجلس ما فعلته حكومته حتى الآن إسهاما في الحل السلمي للحرب في البوسنة . إن كلمة "الحرب" لا تؤدي المعنى المناسب . فلا يمكن أن تسمى حربا عندما تقاتل قوات مدججة بالسلاح مدنيين عزّل . ومن الواضح أن مفاهيمه مشوثة . ولقد حاول تمويه الإرهاب وتقديمه كما لو أنه مجرد حرب . وهذا ليس مفاجئا . في الواقع أن السيد ديوكيتش قال للمجلس ما وعدت حكومته أن تفعله . ولو أن حكومة السيد ديوكيتش وفّت بوعودها ، لكان العدوان على البوسنة والهرسك قد انتهى بالفعل . وبالإضافة إلى ذلك ، فهو لم يخبر المجلس أي شيء حاولت حكومته القيام به . وبدلا من اختيار النهج التوفيقى ، وبدلا من أن يكون مبعوثا يتمتع ولو بشيء من

نقد الذات وينقل رسائل حسن النية ، إن لم يكن الاعمال الحسنة ، فإنه قد كرر التلميحات القديمة التي استخدمها الدعاة الصربيون وأسيادهم منذ بداية الازمة في يوغوسلافيا السابقة . ولتوجيه اللوم إلى البوسنيين المسلمين والزعماء الكرواتيين والبوسنيين ، أكد السيد ديوكيتش من جديد كل الاتهامات القديمة الواهية التي يستخدمها زعماء بلغراد تبريرا لعدوانهم ، و "للتطهير العرقي" المقيت والإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك . بل لقد قدم بعض "الحقائق" الجديدة والمشوهة للأسف ، التي لفقتها ووقعت عليها نفس اليد التي تركب بمماتها الدامية على الجراح البوسنية .

أخشى أن السماح للسيد ديوكيتش بمخاطبة مجلس الأمن اليوم قد قدم لنا في هذه القاعة أكثر مما كنا نطمح إليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيتلقى الاعضاء نسخا من النص

المنقح لمشروع القرار الذي شارك في تقديمه الاتحاد الروسي ، بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ، والوارد في الوثيقة S/24808/Rev.1 .

وأود أن أمتري انتباه الاعضاء إلى تغيير في النص : جميع الإشارات إلى

البوسنة والهرسك ينبغي أن تفهم على أنها تشير إلى جمهورية البوسنة والهرسك .

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المنقح المطروح

أمامه . وما لم أسمع اعتراضا ، سأطرح مشروع القرار الآن للتصويت . تقرر ذلك .

أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيان قبل التصويت .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : فيما يتمثل

بالحالة الراهنة السائدة في البوسنة والهرسك ، ما يرح موقفنا الشابت هو أنه يتعين على مختلف أطراف الصراع في البوسنة والهرسك وقف إطلاق النار على الفور . وينبغي تسوية الصراع في البوسنة والهرسك سلميا عن طريق الحوار والمفاوضات فيما بين جميع الاطراف المعنية . ولا نؤيد استخدام القوة بأي شكل كان .

ونرى أن جميع الجهود الدولية ينبغي أن تفضي إلى تسوية تفاوضية مبكرة للخلافات والنزاعات بدلا من تعقيد الحالة . ونؤيد حث جميع الأطراف في البوسنة والهرسك على الوقف الفوري لأعمالها العدائية وتلتمس الحل السياسي للصراع عن طريق المفاوضات .

ونؤيد الجهود الإيجابية التي بذلها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة وخصوصا رئيستي لجنة التوجيه .
كما نؤيد الدعوة إلى الوقف الفوري لجميع أشكال التدخل من خارج البوسنة والهرسك ووقف جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي .

إننا نقدر ونؤيد جميع جهود الاغاثة الانسانية التي يقوم بها المجتمع الدولي ، ونحث جميع الاطراف والمعنيين الآخرين على التعاون بالكامل لضمان الايصال السلس للمساعدة الانسانية ، وسلامة افراد الامم المتحدة وغيرهم من الافراد المشاركين في ايمال المساعدة الانسانية . إن بعض العناصر المتضمنة في مشروع القرار الواردة في الوثيقة S/24808 الذي سي طرح للتصويت تتفق مع موقف الصين الذي ذكرته آنفا وهي مقبولة لنا .

ومع هذا فإن بعض محتويات مشروع القرار الراهن ترمي الى زيادة تعزيز الجزاءات ضد يوغوسلافيا . ومن المعروف للجميع أنه عندما صدر قرار مجلس الامن ٧٥٧ (١٩٩٣) ، أشار الوفد الصيني الى أن الجزاءات لن تساعد على حل المشكلة ، وانما ، على العكس من ذلك ، ستزيد من تفاقم الوضع في يوغوسلافيا سابقا ، وستؤدي الى نتائج خطيرة تؤثر على ارواح الناس في المنطقة وعلى اقتصاد الدول المجاورة . ولذلك ، لا يمكننا أن نقبل تلك المحتويات . كما أن هناك أيضا حاجة الى الاشارة الى أنه من غير اللائق أن يشير مشروع القرار الى تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان . فليس من اختصاص مجلس الامن أن يتناول مسائل حقوق الانسان .

ولما كان مشروع القرار يتضمن عناصر مقبولة وعناصر غير مقبولة لنا ، فإن الوفد الصيني سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

اخيرا ، أود أن أؤكد مجددا أن الصين ، حكومة وشعبا ، تحث بشدة جميع الاطراف المعنية في البوسنة والهرسك على أن تتصرف لمصالح جميع الناس هناك . وأن تحول السيوف الى محاريث وأن تستعيز عن الكراهية بالمصالحة وأن تجد ، بمساعدة المجتمع الدولي ، حلا مناسباً منصفاً لنزاعها في اطار المؤتمر الدولي .

السيد ميهنغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في يوم

٣٠ ايار/مايو ١٩٩٣ ، عندما نظر هذا المجلس في اعتماد القرار ٧٥٧ (١٩٩٣) ، أعربت زمبابوي عن الشكوك الجادة بشأن سلامة الافتراضات الاساسية التي أدت الى اعتماد ذلك القرار . ببساطة كان الافتراض هو أن العلاقة بين صربيي البوسنة وصربيي صربيا كعلاقة

الدمية بمحرك الدمية . وبموجب هذا الافتراض ، كان من المنطقي أن أفضل طريقة لوقف الدمية هو ممارسة الضغط على محركها عن طريق نظام قاس من الجزاءات الاقتصادية وغيرها .

وأولئك الذين عملوا عن كثب في جهود لحل الأزمة في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الماضية يمكنهم أن يشهدوا بأن صربي البوسنة لا يمكن أن يكونوا دمس لبلفراد . وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن بلفراد بعيدة تماما عن التأثير . لكن هناك فرقا هاما بين القدرة على السيطرة والقدرة على التأثير . وكما نعلم جميعا ، فإن القدرة على التأثير لها حدودها . وإذا ما كان لهذا المجلس أن يفرض جزاءات عقابية على جميع البلدان التي يتصور أن لها نفوذا على طرف أو آخر في مختلف حالات النزاع في جميع أنحاء العالم ، ستكون لدينا قائمة طويلة جدا حقا .

ومما يدعو إلى السخرية في الحالة الراهنة أن البلد المستهدف بالتدابير العقابية ، وهو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، سحب قواته من البوسنة والهرسك منذ حوالي ستة أشهر . ومع هذا ، ففي الوقت الذي ننظر فيه في اتخاذ مزيد من التدابير ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في مشروع القرار المعروض علينا ، هناك الآلاف ممن القوات الأجنبية في البوسنة والهرسك تتحدى بشكل متكرر قرارات المجلس التي تطالب بانسحابها . وليست هناك تدابير عقابية ينظر المجلس في اتخاذها رغم هذا التحدي المستمر . وكل ما يستعد المجلس للقيام به هو إعادة التأكيد على مطالبته عنامر الجيش الكرواتي بالانسحاب .

إن تطور الأزمة في البوسنة والهرسك طوال الأشهر الستة الماضية لم يساعد على إزالة شكوكنا الأصلية . والحقيقة هي أنه ليس هناك دليل واضح يمكن وفد بلادي من اتخاذ موقف بشأن مشروع القرار المعروض علينا ، يختلف عن الموقف الذي اتخذناه بالنسبة للقرار ٧٥٧ (١٩٩٢) . ولذلك فإن وفد بلادي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أ طرح الآن للتصويت مشروع

القرار الوارد في الوثيقة S/24808/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا في صورته المؤقتة .

أجرى التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، بلجيكا ، الرأس الأخضر ، فرنسا ، فنزويلا ، المغرب ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، النمسا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : زمبابوي ، الصين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : هناك ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت . وهكذا اعتمد مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا ، في صورته المؤقتة بوصفه القرار ٧٨٧ (١٩٩٣) .

والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد هوهنفلتر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوّتت

النمسا لصالح القرار ٧٨٧ (١٩٩٣) لأنه تضمن عددا من العناصر الضرورية . العنصر الأول هو إعادة تأكيد المطالب السابقة التي وجهها مجلس الأمن وبشكل خاص الى الجانب الصربي . وعنصر آخر هو إحكام نظام الجزاءات . إن الجزاءات لا تستهدف سكان صربيا والجبل الأسود ، وإنما ترمي الى إحداث تغيير في السياسة في بلغراد . وقرار المجلس اليوم ينبغي أن يسهم أيضا في تنفيذ الجزاءات بشكل أكثر فعالية .

يعكس القرار أيضا الاقتراح النمساوي بإنشاء مناطق آمنة في البوسنة والهرسك . واقامة هذه المناطق بسرعة ستكون اسهاما حاسما في تخفيف مشكلة اللاجئين والنازحين التي أصبحت لها أبعاد مأساوية ، الى الحد الذي استنفدت معه الى حد كبير قدرات دول أخرى على توفير الملجأ المؤقت لهم . وبمجرد اقامة هذه المناطق الآمنة ، فإنها ينبغي أن توفر الأمن للسكان الحاليين وأن تشجع غيرهم أيضا على العودة الى ديارهم السابقة .

واليوم دعونا الامين العام الى دراسة امكانية ومتطلبات اقامة هذه المناطق .
ومن الواضح ، أنه في ضوء المحنة الرهيبة التي يعيشها السكان المنيون ، لا يمكن أن
تكون هذه ممارسة أكاديمية . وبالتالي فإننا نأمل أن يدرس الامين العام هذه المسألة
ويرفع تقريراً الى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن لتمكيننا من اتخاذ القرارات
الضرورية قبل أن يفوت الاوان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ليس هناك متكلمون آخرون على
قائمة المتكلمين . وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في
البند المدرج على جدول أعماله ، وسيبقى مجلس الأمن الامر قيد نظره .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠